الأمم المتحدة A/51/PV.25

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٢٥
الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول سعادة السيد أمديميكائيل كهساي، رئيس وفد اريتريا الذي أدعوه الآن لإلقاء بيانه.

السيد كهساي (اريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وأود أن أثني على سلفكم السيد ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال الذي ترأس الدورة العادية الخمسين للجمعية العامة.

ولعل الجمعية تتفق معي على أن العلاقات الدولية أصبحت تتميز اليوم باتجاهين متعارضين، فمن ناحية هناك رغبة طاغية وتصميم على التحرك صوب تعزيز التعاون الدولي عن طريق التوسع في التجارة والاستثمار. وهذا الاتجاه مرتبط ارتباطا وثيقا بالسعي نحو السلام والاستقرار وصيانتهما. غير أننا نرى بموازاة هذا الاتجاه الإيجابي وبالتناقض معه انتشارا للصراعات عالية الحدة وخفيفة الحدة في مختلف أركان العالم مدفوعة بأسباب مختلفة. ومن ثم يظل السعي نحو إنشاء آليات صالحة لتخفيف هذه الصراعات والتماس حلول دائمة لها للنهوض بالتعاون الدولي لصالح البشرية التحدي الرئيسي الذي ستظل الأمم المتحدة تواجهه في الأعوام القادمة.

وبالمثل تبقى منطقة القرن الافريقي في قبضة هذا التقسيم. ففي الجانب الإيجابي تلتزم بلدان المنطقة بتعزيز التعاون الإقليمي وتواصل بذل جهودها المضنية لتحقيق هذا الغرض. ويدل على هذا في الواقع ما أحرز حتى اليوم من تقدم كبير في مجال إحياء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، وهي الأداة الإقليمية لبلوغ هذه الغاية. وفي الوقت نفسه يستمر في المنطقة نزيف الدم بسبب الصراعات الداخلية العنيفة داخل بعض الدول الأعضاء، ويظل سفك الدماء الأليم الذي دمر النسيج الاجتماعي في الصومال، متواصلا دون توقف؛ والصراع الداخلي في السودان وجو التوتر الإقليمي الناشئ عن أنشطة نظام الجبهة الإسلامية الوطنية يزداد سوءا باستمرار.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86402

9686402

وأصبح للسعي من أجل السلام والاستقرار وما يصاحبهما من فرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة للشعوب التي عانت من ويلات الحرب ماديا ونفسيا. وفي هذا الصدد تحمل بلدي، كما تعلم الجمعية، وطأة حرب طويلة الأمد كلفته تضحيات بشرية هائلة وتركت بنيته الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مقطعة الأوصال. وعلى هذا أصبح السلام أمرا بالغ الحيوية لدولة اريتريا الفتية بغية التئام جراح الحرب وتعويض الفرص الضائعة وإعادة إنشاء ما تهدم.

إلا أن التطلعات العميقة لحكومة بلدي والتزامها الراسخ بالحفاظ على السلم ما زالت عرضة للتهديد بسبب الأعمال العدائية غير المستفزة التي يرتكبها نظام الجبهة الإسلامية الوطنية في السودان، الذي بدأ عداءه وأعماله التخريبية ضد اريتريا حالما استولى على السلطة في ١٩٨٩. ولست بحاجة للتأكيد هنا بأن أعمال التخريب والإرهاب الذي ترعاه الدولة ليست موجهة ضد اريتريا وحدها، وإنما تتخذ في الواقع أداة لتنفيذ سياسة الجبهة الإسلامية الوطنية في محاولاتها زعزعة استقرار جيرانها وتصدير مخططاتها التوسعية من خلال التخريب والعنف.

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف فإن نظام الجبهة الإسلامية الوطنية قام بمساندة مجموعات من الإرهابيين من مختلف البلدان ووفر لها ملاذا آمنا، وسهل لها القيام بأعمال التخريب والإرهاب. وأن يد الخرطوم التي لا تخفى يمكن تمييزها من خلال سلسلة الغارات التي تشنها عبر الحدود مجموعات المرتزقة في عدد من البلدان في المنطقة وأعمال الإرهاب السافرة في الساحة الدولية.

ويجب علي أن أؤكد هنا على أن حكومة بلدي عملت كل ما في وسعها في جهودها الرامية إلى خفض ودرء مناخ التوتر الذي تحرض عليه الأعمال التي يرتكبها نظام الجبهة الإسلامية الوطنية. وفي واقع الأمر، اتبعت حكومتي طوال خمس سنوات مديدة سياسة التعامل البناء، بصبر ودون كلل، يحدوها الأمل في غياب أي أمل بأن السلطات في الخرطوم ستتراجع عن الطريق الخطر الذي تسير عليه.

ومما يؤسف له، أن لغة الاعتدال والسلام زادت من شهية الجبهة الإسلامية الوطنية لنشر أدواتها التخريبية على نطاق أعمق وأوسع. والحالة هذه، فإن الخرطوم لم ترفض الاستماع لهذه النداءات المتواصلة، وإنما صعدت أعمالها الإرهابية والتخريبية العلنية، متجاوزة كل حد.

وهناك مسألة أخرى أود أن استرعي انتباه الجمعية إليها وهي سوء معاملة اللاجئين الاريتريين على أيدي السلطات السودانية. فنظام الجبهة الإسلامية الوطنية لا يعمل كل ما بوسعه لإعاقة عملية الإعادة المنظمة للاجئين إلى وطنهم فقط، وإنما يتورط في ارتكاب أعمال طائشة وبائسة لدق اسفين بين اللاجئين وشعب السودان الذي عرف بحسن الضيافة التي قدمها أثناء سنوات الحرب الطويلة، وعندما لم تنجح هذه السياسة، بدأ نظام الجبهة الإسلامية الوطنية بإخضاع اللاجئين للسجن التعسفي والتعذيب والطرد بعد مصادرة ممتلكاتهم على أيدي سلطات الأمن. علاوة على ذلك، جند الشباب من اللاجئين عنوة وتلقوا تدريبا عسكريا لكي يتم وزعهم للقيام بأنشطة تخريبية عبر الحدود. وعملية الإعادة المنظمة لهؤلاء اللاجئين إلى وطنهم، حيث انجزت المرحلة الأولى منها بنجاح، تعيقها الأعذار الواهية التي تختلقها الجبهة الإسلامية الوطنية. وكل هذه الضغوط دفعت باللاجئين إلى العودة إلى ديارهم من تلقاء نفسهم مع احتمال تعرضهم لأشد الأخطار.

وهذه الأعمال العدائية جميعها التي يرتكبها نظام الجبهة الإسلامية الوطنية لتنفيذ مخططاته في زعزعة استقرار الجيران ينبغي أن تثير بالتأكيد قلقا شديدا لدى هذه الجمعية والمجتمع الدولي برمته نظرا لانعكاساتها الواسعة على الأمن الإقليمي.

واسمحوا لي أن أذكر بالحادث الذي وقع بين اريتريا وجمهورية اليمن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في أعقاب احتلال الأخيرة لأرخبيل حنيش/زقر الأريتري، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وربما بسبب موقعه الحساس، فإن الحادث أثار قلقا دوليا على الفور وأطلق جهود الوساطة.

فالحكومة الاريترية، التي سعت دائما إلى التحكيم الدولي للنزاع، قبلت فورا، وبتقدير تام، مبادرات الوساطة من جانب الحكومة الإثيوبية والحكومة المصرية، ومبادرة الأمين العام للأمم المتحدة فيما بعد، والتي ساعدت إلى حد كبير في نزع فتيل التوترات ومهدت الطريق أمام المعالجة السلمية للنزاع. وعندما اقترحت الحكومة الفرنسية تيسير المبادرة، فإن الحكومة الاريترية قبلتها من أعماق قلبها.

واتخذت الحكومة الأريترية هذه القرارات إزاء خلفية من حملات الاتهامات الكاذبة وغير المسؤولة من جانب السلطات اليمنية لتصعيد الموقف. وزاد من تأجيج نيران الحادث أيضا، أولئك الذين ينتمون إلى بعض الأوساط، حيث سعوا إلى خدمة مصالحهم عن طريق الاصطياد في الماء العكر، ومع ذلك سادت الرغبات الصادقة والإرادة السياسية المخلصة.

وفي نهاية المطاف، فإن ضبط النفس والمعالجة الدقيقة للمسألة، بالإضافة إلى التدخل الإيجابي والبنّاء على الصعيدين الإقليمي والدولي، أدى إلى اتفاق المبادئ الذي وقع من جانب الطرفين في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ في باريس.

وفي هذا الاتفاق، أعربت حكومة اريتريا وجمهورية اليمن بصورة قاطعة عن رغبتهما في تسوية نزاعهما بشأن أرخبيل حنيش/زقر من خلال حكم تصدره محكمة التحكيم. ويمكن اعتبار التطورات التي طرأت منذ التوقيع على الوثيقة بأنها إيجابية ومشجعة. غير أن الجمهورية اليمنية زعمت أن القوات الاريترية احتلت جزيرة حنيش الصغرى في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، ورفعت المسألة بسرعة إلى مجلس الأمن. وحقيقة الأمر أن وحدات من القوات الاريترية كانت في تلك الجزيرة قبل وبعد التوقيع على اتفاق المبادئ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦. وعلى الرغم من هذه الحقيقة سحبت الحكومة الاريترية قواتها كبادرة على حسن النية ومن أجل مصلحة التقدم السلس لعملية التحكيم والحفاظ على السلام في المنطقة والنهوض به.

ولقد أكدت الحكومة الاريترية المرة تلو الأخرى التزامها باتفاق المبادئ المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، وأعربت عن التزامها بالتقيد بقرارات محكمة التحكيم.

ويسرني أن أؤكد على أن الاتفاق الفرعي الذي تم التوصل اليه بين الجانبين في باريس في الأسبوع الماضي، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، سيسمح لإجراءات التحكيم بأن تبدأ مع بداية العام القادم.

إن الواقع الأليم والعسير في الصومال لا يمكن إلا أن يحمل المجتمع الدولي على البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالتعجيل في حل هذه الماساة المتطاولة والمديدة. وان تعقد الحالة على درجة من الوضوح بحيث يتطلب بذل المزيد من العناية. إلا أن من الواضح أن أي قدر من الدعم الخارجي الحسن النية لن ينجح في استعادة الحياة الطبيعية للصومال ما لم يفكر الصوماليون في العواقب المترتبة على أعمال سفك الدماء التي مزقت بلدهم ويبذلوا كل ما يلزم للتوصل إلى تحقيق السلام والمصلحة الوطنية. وكما يعرف الجميع، فإن بلدان المنطقة كان يمكنها أن تضطلع بدور تحفيزي أكبر في هذا الجهد المتعدد الأطراف. غير أن الافتقار إلى مبادرة إقليمية ودولية متسقة ومنسقة يمكن أن يؤدي إلى تطورات أكثر سلبية وأكثر إثارة للقلق. والواقع، أن هناك دلائل هذه الأيام على تزايد تورط أطراف فاعلة خارجية تبدو مصممة على استغلال حالة الفراغ للترويج لجداول أعمالها الخفية. إن الصومال، في الحقيقة، يسير باتجاه يؤدي به لأن يصبح أرضا خصبة للجماعات المتطرفة. فمن أجل الصوماليين، ومن أجل مصلحة السلم والاستقرار في الإقليم، يصبح من الأهمية الحيوية العمل على وقف هذا الاتجاه قبل فوات الأوان وإعادة بعث الحياة في المبادرة الإقليمية.

والتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط التي يبدو أنها ألقت ببعض الظلال على اتفاق أوسلو، تثير القلق بطبيعة الحال لدى جميع من يرغبون في رؤية تسوية دائمة للصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ومهما كانت أوجه النقص في الاتفاق، فلن يكون هناك أي بديل لعملية السلام. ولذا فإن حكومة بلدي تناشد الجانبين المثابرة في عملية الحوار والمفاوضات ليتسنى تحقيق سلام دائم يكفل الرفاه لجميع شعوب المنطقة.

وفي الختام، نشاطر الكثير من الدول الأعضاء وجهات نظرها بشأن أهمية إعادة هيكلة أجهزة صنع

القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. فمجلس الأمن ما زال يقوم بدور حيوي هام في صيانة السلم والأمن الدوليين. ويؤمن وفدي بأن الوقت قد حان لإعادة تنشيطه وجعله أكثر ديمقراطية ورفع هيبته وتحسين فعاليته وتعزيز شرعيته حتى يعبر عن الطابع العالمي للمنظمة. لقد أثيرت حجج قوية ومقنعة من جانب كثير من المتكلمين مفادها أن مجلس الأمن، ليس في الوقت الحاضر منصفا ولا تمثيليا. لقد تغيرت ظروف السياسة الدولية تغيرا أساسيا وتوجد الآن أسباب اضطرارية للتغيير.

ورغم وجود رغبة مشتركة على نطاق واسع من أجل الاصلاح، لم تقترب المناقشات حتى الآن من تحقيق الاتفاق العام المطلوب. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المرونة والتوفيق سيكونان لازمين. وهناك عدة عناصر هامة في المقترحات ينبغي إيلاؤها اهتماما عميقا حتى نستطيع العمل على إحداث التغيير اللازم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية أفغانستان، سعادة السيد عبد الرحيم غفور زي.

السيد غفور زي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد رئيس، في البداية اسمحو لي أن أعرب عن تهانئ وفدي لانتخابكم للمنصب الرفيع منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

ولا تزال أمتنا تعاني من عواقب المأساة الأفغانية، التي فرضها الآخرون والتي يتحملها الشعب الأفغاني. إنها بالنسبة للعالم، قد تكون مجرد نقطة اضطراب أخرى. ولكنها بالنسبة للأفغان، تعني المعاناة، والخسارة، والصدمة النفسية والمستقبل المجهول. ويجب ألا ننسى أنه لا يزال هناك أمل، يكمن في الرابطة الدولية بيني وبين الممثلين الآخرين، والتي تمتد، من خلالهم، إلى مواطنيهم. لقد أُسست الأمم المتحدة على ذلك الحلم، واليوم تقام تلك الرابطة مرة أخرى - إنها الرابطة الحادية والخمسون.

هناك يومان مأساويان سيظلان بارزين في التاريخ المعاصر لأفغانستان: ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكلاهما يوم أسود يثير ذكريات مريرة في أذهان جميع المواطنين الأفغان. الأول يذكرهم باحتلال الاتحاد السوفياتي السابق والثاني يذكرهم بقوة احتلال أخرى تساندها جارة أخرى.

والقوة التي تحتل أجزاء من أراضينا اليوم تعرف باسم طالبان - وهو اسم أصبح معروفا تماما للجمعية العامة في الدورة السابقة. وماذا كان أول عمل لطالبان عندما احتلت كابول؟ لم يكن مهاجمة مواقع عسكرية، ولكن مهاجمة مكتب الأمم المتحدة في أفغانستان. لقد كان أول عمل لها انتهاك حرمة مركز الأمم المتحدة، في خرق لجميع الأعراف والقوانين الدولية المقبولة.

هذه هي طالبان. وقد قالت المفوضة السامية الأوروبية، إيمابونينو بالأمس، إن طالبان قوة تهدد بإعادة أفغانستان إلى العصور المظلمة. وهناك تقارير إعلامية دولية عديدة من كابول ترسم صورة لمنظمة مدعومة من الخارج، تفرض نظاما في منتهى القسوة على الشعب الذي يعيش في رعب. لقد أمرت طالبان بإغلاق المدارس والجامعات وأوقفت كل تعليم وتوظيف للمرأة، وهناك تقارير عديدة من وسائط الاعلام، ومن سلطات الولايات المتحدة ومن الأمم المتحدة بشأن دور طالبان في صناعة تصدير الهيروين في أفغانستان قيمتها الإجمالية ٧٥ بليون دولار أمريكي.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن سكان كابول الذين يبلغ عددهم مليون نسمة، زُج بهم في "متاهة حكم طالبان".

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قالت وكالة أنباء رويتر إنه بينما حاولت طالبان السعي إلى الحصول على الاعتراف الدولي، فإنها قوبلت "بالريبة - والخوف". وبعد اسبوع واحد فقط في كابول، استطاعت طالبان أن تنال إدانة هيئة العفو الدولية.

والكلمات التالية لم تصدر عن الحكومة الأفغانية لوصف احتلال طالبان - إنها كلمات هيئة العفو الدولية:

"رغم البيانات الصادرة من قيادة طالبان بما يفيد الاعتدال، من الواضح أن حرسها مشغولون بنشر حكم الرعب في كابول ... فالأسر تخشى الخروج إلى الشوارع وتخشى فتح أبواب منازلها عندما تطرق، وتخشى أن يعاني أبناؤها الأعزاء الآثار الوحشية"

لحكم طالبان. وتتهم هيئة العفو الدولية طالبان بالقيام، بعد التفتيش من بيت إلى بيت في العاصمة، باحتجاز ١٠٠٠ سجين أجبروا فيما بعد على السير على حقول الألغام المزروعة في الخط الأمامي.

وقد عرض التلفزيون الفرنسي صور أفراد طالبان يقتحمون متحف كابول، حيث دمروا الكثير من التحف والآثار والتماثيل الفريدة. وتلك الآثار والتماثيل تعود إلى الحقبة البوذية ولا يمكن التعويض عنها.

إنني أتحدث عن حركة طالبان مشبعة بكراهية منبعثة من الخارج، ومفوضة بجدول أعمال صيغ في الخارج، وملتزمة بإفناء النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفغانستان. إنها منظمة حطمت في نشر الرعب في كابول كل الأرقام القياسية. إن طالبان باختصار، مرتزقة - إنها قوة غير قانونية وغير شرعية مفروضة على الشعب الأفغاني.

مرة أخرى، يشكل التدخل الخارجي السبب الرئيسي للصراع المستمر في أفغانستان. وما حالة الرعب الراهنة والفوضى الحالية، التي تمس حياة كل مخلوق حي في كابول، إلا نتيجة مباشرة لذلك التدخل. ويوجد في يدنا الدليل القاطع الذي سنقدمه، في الوقت المناسب، إلى مجلس الأمن للنظر فيه على نحو مناسب. هل هناك دليل يثبت وجود تدخل أجنبي أفضل من أفراد الميليشيات الأجنبية التي تضم في صفوفها ضباطا تم أسرهم مؤخرا في ميدان المعركة على يد القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الاسلامية؟

تؤمن جمهورية أفغانستان الاسلامية إيمانا راسخا بأن ما يسمى طالبان مثال دقيق على قوة مرتزقة حسبما حددتها الاتفاقية الدولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٩. إننا لا ننكر وجود شباب أفغان بين صفوف طالبان ترعرعوا عبر الحدود ودخلوا مدارس دينية هناك، ولكن لا يمكن المغالاة في القول إن جيش طالبان يتألف من ضباط وأفراد ميليشيات من خارج حدودنا، يتقاضون رواتبهم من أرباب الصناعة العسكرية الذين يعملون على الإطاحة بدولة أفغانستان الإسلامية.

ولقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قرارا يدين أي دولة تسمح بتجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وتجميعهم ونقلهم واستخدامهم أو تتسامح في ذلك بهدف الإطاحة بحكومة أي دولة عضو في الأمم المتحدة، خاصة حكومات البلدان النامية.

ويحث ميثاق الأمم المتحدة في مختلف مواده، جمع الأعضاء على إقامة علاقات ودية بينهم، وعلى الامتناع في علاقاتهم الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأمم المتحدة يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، وافقت الجمعية العامة على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. ويعلن المبدأ الأول أن على الدول أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأي شكل آخر لا يتوافق مع مقاصد الأمم المتحدة.

إن مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي انعقد في الدار البيضاء يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي انعقد يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في كارتاخينا دي انديأس، وقرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان الذي اتخذ يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية الذي انعقد يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في كوناكري، غينيا، تؤكد جميعها تأكيدا قويا على مبدأ عدم التدخل في السلامة الإقليمية لأفغانستان واستقلالها واحترامهما،

وعلى إيجاد عملية للسلام تقوم على حوار أصيل بين الأفغان.

ومما يثير خيبة أمل كبيرة أن المناشدات الملحة التي وجهتها دولة أفغانستان الإسلامية إلى الأمم المتحدة لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق تقوم بالبحث والتحقيق في مستوى التدخل الأجنبي في أفغانستان ودرجته وطبيعته ظلت بدون جواب.

ولقد عرضنا من على هذا المنبر في العام الماضي حقائق عن طالبان. ولم تلق محنتنا آذانا صاغية. وعلى رغم الحقائق الموثقة التي أثبتتها الصحافة وموقفنا الواضح من الإرث الذي خلفته أعمال طالبان، نخشى ألا تلقى محنتنا آذانا صاغية مرة أخرى. وسيكون ذلك كارثة أكبر من سيطرة طالبان نفسها.

وتكشف الأنباء الأخيرة، وهي آخر أنباء وردتنا أمس، عن بعض الوقائع والحقائق المذهلة عن هجمات لطالبان على المناطق المحيطة بالعاصمة. واسمحوا لي بأن أميط اللثام عن الجريمة المستترة والمخفية التي ارتكبتها طالبان مؤخرا بمساعدة من يدعمونها من الخارج. فقبل ٢٦ يوما بالضبط، أي يوم ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، التقطت مصادر الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع لدولة أفغانستان الإسلامية وسجلت رسالة لاسلكية لطالبان بين نانغارهار وقندهار. وتقول الرسالة ما يلي:

"قدم تحياتنا إلى الملا شكر الله المظفر ... وقل له إن القذائف الجديدة الخارقة للمدرعات أحضرت بالفعل إلى قندهار. وينبغي أن ترسل هذه الأسلحة فورا، وهي أسلحة تعمل على الغاز، عبر طوركان باتجاه نانغارهار لأننا نظمنا مجموعة طالبان مجهزة تجهيزا خاصا وهي تنتظر الأسلحة المذكورة. وبوسعنا أن نستولي على مساحات كبيرة بقذيفة واحدة".

ويوم ١٧ أيلول/سبتمبر، بعد ستة أيام تماما، نقلت هذا النبأ شخصيا بعد ما أحالته إليّ وزارة الدفاع وعرضته على المجلس الأعلى للدولة المنعقد برئاسة السيد رباني، رئيس جمهورية أفغانستان، في غرفة محصنة تحت الأرض في بلانداج، إلى الشرق من كابول العاصمة. وما زلت أذكر أنه خيّم صمت عميق في الغرفة بعد ما عرضت عليهم النبأ. وعقب هدوء لفترة قصيرة، أبدى عضو في المجلس ملاحظة مفادها أنه ربما أذيع النبأ لإحباط قوات الدولة؛ وبالتالي لم تول المسألة الاهتمام الكافي.

ولقد بلغنا أمس نبأ يبعث على الصدمة - وأكرر، الصدمة - من مقر قيادة الحكومة في طالوقان ذكرني باجتماع المجلس الأعلى. فلقد سجل مسؤولون تابعون لدولة أفغانستان الإسلامية أحاديث لاسلكية لطالبان في الخط الأمامي، وذلك قرابة مساء يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، أي الليلة التي سبقت استيلاء طالبان على كابول. وأفيد عن الضمانات التالية:

"طمئن القادة إلى أن الأسلحة الجديدة أسفرت عن نتائج جيدة في لاتا باند، وباندي - غازي، وبولي - شاركي".

وهذه المناطق، لمعلومات الممثلين، تقع إلى الشرق من العاصمة كابول.

وثمة حقائق أشد هولاً توفرها أنباء عن شهود عيان من الذين رأوا المناطق فيما بعد. ويفيد شهود العيان هؤلاء أنهم رأوا معظم الجثث العائدة لقوات الحكومة مطروحة على الأرض دون وجود أي علامة لجروح سببتها رصاصات أو أسلحة خارقة في أجسادهم. ومع ذلك، فقد كشفوا أنهم لاحظا أن أفراد قوات الحكومة نزفوا دما من أنوفهم وعيونهم وآذانهم. ولاحظ السيد مسلّم، وهو قائد قديم في صفوف قوات الحكومة كان شهد حالات مشابهة خلال الاحتلال السوفياتي، ما يلي:

"إن تقدم طالبان في الخط الأمامي أذهلني تماما. وأيقنت حينئذ أنه لا بد أن أفراد طالبان يمتلكون نوعا من الأسلحة أكثر تطورا من الأسلحة التي رأيناها أو امتلكناها أو عرفناها".

ويتابع القائد، السيد مسلّم، كلامه:

"لم تخطر ببالي الأسلحة الكيميائية حتى ليلة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر خلال الهجوم العنيف الذي

شنته طالبان على لاتا باند. فلقد تلقيت رسالة باللاسلكي مفادها أن عددا كبيرا من رجالنا فقدوا، وحتى عندما أمرت الباقين بالتراجع، لم أسمع جوابا. واتصلت بمقر قيادتي، فأمرت بتفقد الخط الأمامي. وعندما وصلت إلى هناك كانت قد مرت ساعة من الوقت على اتصالي الأول بالخط الأمامي. ثم رأيت القائد صبور بعد ما أردي قتيلا في ساحة المعركة. ولم ألاحظ سوى وجود دم حول أنفه وأذنيه. وصبور كان صديقا حميما لي. وفجأة خطرت لي صورة الجيش الأحمر عندما كان يستخدم أسلحة مشابهة خلال الجهاد. وأردت فعلا أن أعيد معي جثته التي لم يوجد فيها أثر لجرح خارجي. ولكن حدة القتال لم تمنحني الفرصة لذلك".

وبناء على هذا الكلام، تعتقد دولة أفغانستان الإسلامية اعتقادا راسخا بأن من يدعمون طالبان من الخارج زودوها ببعض أنواع الأسلحة الغازية أو الكيميائية المحظورة دوليا، وهي الأسلحة التي استخدمتها طالبان في هجومها للاستيلاء على العاصمة كابول حيث واجهت مقاومة عنيفة.

ونحن نسترعي انتباه هذه الجمعية لهذا الحدث المأساوي، ونناشد المجتمع الدولي أن يعين فورا فريقا لتقصي الحقائق بغية التحقيق في الحادث الذي أشرت إليه.

إن دولة أفغانستان الإسلامية توفر المعلومات باستمرار لبعثة الأمم المتحدة الخاصة ولمجلس الأمن بشأن الأعمال الحربية لحركة طالبان التي رفضت دوما القبول بعملية الأمم المتحدة للسلام.

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (S/1995/767)، حذرت حكومة أفغانستان المجتمع الدولي من مخاطر تجزئة أفغانستان وانحلالها، ومن إمكانية عدم السيطرة على تقدم قوات طالبان.

وفي الرسالة الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تنبأت دولة أفغانستان الإسلامية بما يلي:

"إن هذا التوتر ستترتب عليه نتائج مقلقة وخطيرة".

ودعت دعوة جادة إلى إيفاد

"بعثة لتقصي الحقائق إلى غرب أفغانستان كي تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا في أثناء مشاوراته". (S/1995/795، ص ٢)

وأكد الأمين العام، في رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن،

"الأمم المتحدة تظل ملتزمة بسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وضد جميع أشكال التدخل الخارجي في بلدكم. وإنني استخدم الولايات التي أناطتها بي الدول الأعضاء لكي أبذل كل ما في وسعي من أجل القضاء على مصادر الصراع التي تسهم في حالة عدم الاستقرار في أفغانستان. وسأواصل اتباع نهج شامل من عملية السلام العامة، وفيها ستواصل البعثة الخاصة الاضطلاع بدور الأمم المتحدة الرئيسي. وأرجو أن تواصلوا التعاون معها."

وفي رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام، ذكرت دولة أفغانستان الإسلامية:

"ولم تقوض 'طالبان' فقط من السلم والهدوء في الأجزاء الغربية من البلد، بل شكلت في الوقت ذاته خطرا عمليا خارجيا للسلامة الإقليمية لأفغانستان". (S/1995/823، المرفق، ص ٣)

وأن،

"السبيل المعقول والعملي لبلوغ السلم، ولتهيئة المناخ المناسب لنقل السلطة سلميا إلى سلطة منتخبة تتمتع بثقة الشعب، يتمثل أولا وأخيرا في ضرورة تخفيف حدة 'أزمة الثقة' الحالية". (المرجع نفسه، ص ٤)

وفي المناقشة العامة بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعلنا

"إن تقييمات وحسابات هذه الدوائر الأجنبية ... التي تستخدم هذه الجماعات الرجعية لزعزعة استقرار نظام إسلامي معتدل مؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان إنما هي تقييمات وحسابات خاطئة. وقد تظن هذه الدوائر الأجنبية أنه بعد اغتصاب طالبان للسلطة ستسير الأمور على ما يرام في نظرها. ولكن الواقع هو أنها ستضيف بذلك مشكلة أخرى، خاصة بإدخالها إلى الساحة فئة ليس لها وجود فعلي في الساحة السياسية لأفغانستان. وينبغي لهذه الدوائر أن تدرك أن حساباتها الخاطئة ستعرض للخطر السلم والأمن في العاصمة، والسلام والاستقرار النسبي القائمين فعلا في البلد وفي المنطقة. وهذا الخطأ هو نفسه الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٧٩". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٩، ص ١١)

وبالنسبة لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، اقترحنا في رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أن جهود الأمين العام

"وجهود السفير محمود المستيري، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، سوف تستفيد من إنشاء فريق اتصال معني بأفغانستان يتألف من دول خلاف تلك المتورطة بشكل مباشر، وكذلك من المنظمات المهتمة." (A/50/510، المرفق، ص ٢)

وفي رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حذرنا من أنه

"أعلن مختلف قادة طالبان، عدة مرات، رفضهم للإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة الخاصة عندما اقترحت عليهم قبول وقف إطلاق النار. كما أنهم رفضوا المقترحات التي تدعوهم إلى الدخول في محادثات سلام مع سائر أطراف النزاع". (S/1995/866، المرفق، ص ٢)

وفي رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أبلغنا الأمين العام أنه،

"في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أطلقت طالبان عددا يصل إلى ١٧٠ قذيفة صاروخية على قطاعات آهلة بالسكان المدنيين في كابل، أسفرت عن مقتل ٣٧ من السكان الأبرياء وجرح أكثر من ٥٢ مدنيا، وألحقت خسائر فادحة بالممتلكات العامة". (A/50/748، المرفق، ص ٢)

ولهذا السبب فإن دولة أفغانستان الإسلامية في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/760) موجهة إلى الأمين العام، طلبت رسميا معلومات عن هوية طالبان وعقيدتهم وأهدافهم ورفضهم لعملية السلام وموقفهم السلبي تجاه الأمم المتحدة.

ونتيجة لقيام قوات طالبان بقصف العاصمة قصفا شديدا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء تصاعد القتال ودعا جميع الأطراف إلى التعاون مع جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة والتي كان يترأسها في ذلك الوقت السفير محمود المستيري، والرامية إلى تحقيق الوقف الفوري لإطلاق النار وتشجيع المفاوضات بين الأطراف على آلية انتقالية لنقل السلطة وتحقيق تسوية عادلة ودائمة تكون مقبولة لجميع الأفغان.

خلال عام ١٩٩٦، أبقت أفغانستان الأمم المتحدة على علم تام بالفظائع التي ارتكبتها طالبان وذلك في رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/44).

وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عقد مجلس الأمن جلستين بشأن أفغانستان. وخلال هاتين الجلستين قدم وفد دولة أفغانستان الإسلامية معلومات كافية عن دور قوات طالبان المزعومة في زعزعة الاستقرار في أفغانستان وتهديد السلم والاستقرار في المنطقة. وقد أقر مجلس الأمن بهذا في بيان للصحافة بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وفي رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام ذكر رئيس مجلس الأمن أن أعضاء مجلس الأمن،

"يعربون عن إيمانهم القوي بضرورة أن تتخلى الأطراف المتحاربة عن استخدام القوة وضرورة أن تسوي خلافاتها بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات".

"إن أعضاء مجلس الأمن مقتنعون بأن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل سياسي للنزاع تقع على عاتق الأطراف وأن على جميع الدول أن تمتنع عن التدخل". (S/1996/683، الفقرتان الأولى والثانية)

لقد اتخذت حركة طالبان دوما موقف الرفض وما زالت تعمل ضد روح ونص جميع قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي ضوء ما تقدم، أجد لزاما عليّ أن أقول إن الوقت قد حان لمراجعة المواقف ومعرفة من هو المسؤول عن المأساة الإنسانية المستمرة في أفغانستان. هل الافتقار إلى الرد اللازم من جانب المنظمة على الموقف المتشدد لطالبان هو الذي شجعها ومكنها من التمادي ومواصلة اتباع مخططاتها التي وضعها لها أرباب الصناعة العسكرية من الخارج؟

لقد حذرت دولة أفغانستان الإسلامية الأمم المتحدة دوما من هذه النتيجة المحتملة. من المسؤول، وهل يمكن أن نعتبرها مؤامرة عدم اكتراث أو مؤامرة للتنكيل؟ وبغض النظر عن المسؤول، فإن دماء الأفغان قد سفكت. وحتى الآن فإن عدم الاكتراث أظهر صراحة أن دماء الأفغان ليست رخيصة فحسب بل عديمة القيمة.

واسمحوا لنا أن نعود إلى الأحداث بالغة الأثر التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية. لقد قامت قوات الحكومة بإجلاء السكان عن العاصمة تفاديا لوقوع حمامات دم. وقد غزا أفراد طالبان كابول صبيحة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقامت السلطات الحكومية بنقل مقارها ومكاتبها إلى طالوقان، عاصمة مقاطعة تاخار الشمالية.

إن المقاومة ضد طالبان لم تقتصر على وادي بانجشير، حيث ينخرط أفرادها في معارك ممتدة وواسعة الانتشار، مستهدفين مناطق مدنية. بل هناك مقاومة كامنة في الأجزاء الأخرى العديدة من أفغانستان الخاضعة لحكم طالبان. وقريبا سوف نسمع عن انتفاضات.

وفي ظل الظروف الراهنة لم تتغير أهداف دولة أفغانستان الإسلامية، وأود أن أؤكد مرة أخرى التزامنا القوي بقرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ بشأن أفغانستان، الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وإن النكسة المؤقتة لأحد الأطراف في الصراع وكسب الأراضي لطرف آخر لا يمكن أن يعنيا أن السلام سيسود في البلد. إن الاحتلال العسكري لا يمكن أن يحقق حل الصراع. وعلى النقيض من ذلك فإن تصعيد التوتر مرة أخرى يستلزم إيجاد تسوية للصراع عن طريق التفاوض بواسطة الآلية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من منطوق القرار ٨٨/٥٠ باء الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهو ينص على حل للأزمة في أفغانستان عن طريق عملية الأمم المتحدة للسلام.

لقد أعرب أحد كبار المسؤولين في الأمم المتحدة عن قلقه لصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" في عددها الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بقوله:

"من المخيف حقا أن تكون هذه الحكومة القادمة، فمن البديهي أن هؤلاء الرجال ليس لديهم من خبرة سوى القتال".

ولن يتمكن أفراد طالبان الذين غزوا العاصمة كابول، بمساعدة عسكرية من خارج الحدود، من ضمان الوحدة الوطنية في أفغانستان، وخاصة في ضوء ما فعلوه في الأيام الأولى من حكمهم العسكري في العاصمة. وطالبان، رغم أنهم من البشتون لا يتفقون مع أغلبية البشتون في البلد، ولا مع الطاجيك ولا الأوزبك

ولا الحزارا ولا التركمـــان ولا البلوشي ولا النوريستاني ولا غيرهم.

إن الزعماء الأفغان والمفكرين والدارسين لا يمكن أن يوافقوا على الآراء الرجعية والمتخلفة التي يعتنقها المنتمـــون إلى حركة طالبان. والعديد من الزعماء الدينيين فـــي البلد لا يقرون موقفهم، ولا يرون أنه يتفـــق مع احتياجات المسلمين في العالم العصري. والجميـــع يعتبرونهم أدوات غير مقبولة للتدخل الأجنبي.

إن حكم طالبان العسكري لا يجوز النظر إليه على أنه نهائي أو ثابت. والدوائر الأجنبية التي زودت طالبان بالمساعدات المالية والعسكرية لن تتمكن من دعم وتمويل حكمهم إلى الأبد.

إن طالبـــان لا يتحلون بأي قدر من بعد النظر، ولا يملكون القـــدرة علـــى تحقيق هدف الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان. وهم يفتقرون إلى أي تفكير متماسك ومنظم، وأي تقدير للاحتياجات الهائلة لأفغانستان اليوم. والعديد من قادتهم يرون أن تدريس العلوم الحديثة والتكنولوجيا يتعارض مع الدين. وأن العلم ضرب من الفسق. وأفراد طالبان الذين يعتقـــدون حتى الآن أن الأرض مسطحـــة لن يخدموا أفغانستان في شيء خاصة ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين.

ولكن من يدعمون طالبان من الخارج يسعون إلى إخفاء هويتهم الحقيقية وطبيعتهم، محاولين إضفاء نوع من الشرعية على هذه المجموعة غير الشرعية الظلامية والارهابية. وإقامة أية علاقة مع طالبان قد تفسرها هذه المجموعة على أنها تسامح من المجتمع الدولي. والسماح بذلك سيكون تحديا لمبادئ الأمم المتحدة وإقرارا بالارهاب، وإضفاء للشرعية على التدخل الأجنبي، بل الواقع إهانة لضمير الإنسانية.

وباسم دولة أفغانستان الاسلامية والأمة الأفغانية المعذبة، أعرب عن امتناني لجميع البلدان التي عبرت عـــن قلقها ورفضها لاحتلال طالبان للعاصمة الأفغانية كابول، ولحكم الارهاب في تلك المدينة.

بعد أيام من احتلال كابول، يوم ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، صدر عن الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، والذي شرفني أن أتكلم فيه، بيان ختامي مشترك أعربوا فيه عن"

"الأمـــل في أن تحسم الأطراف الأفغانية خلافاتها السياسية، وأن تعمل بصورة جماعية لاستعادة السلام والاستقرار في البلد".

أما الحل العملي لمشكلة أفغانستان فيجب أن يتضمن العناصر التالية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمتعلق بمسألة أفغانستان: أولا، الوقف الفوري للصراع المسلح وإعلان وقف إطلاق النار؛ ثانيا، دعوة جميع الأطراف الأفغانية للجلوس إلى طاولة التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ثالثا، الاتفاق على تشكيل وتنصيب حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، وإقامة هيئة ذات مصداقية وحجية يمكن نقل السلطة إليها فورا؛ رابعا، توطيد العملية السياسية بغية التحقق من آراء الشعب وحل المشكلة من خلال إجراء انتخابات أو عقد الجمعية التقليدية الكبرى.

إن آراءنا الأساسية وأهدافنا الرئيسية هي كما يلي: إعادة إرساء السلام والاستقرار، بالتوازي مع تهيئة الظـــروف التي تفضي إلى ضمان أن تعيش شعوب أفغانستان في كنف القانون والنظام، على أساس القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بما تقتضيه الرؤية الأصلية والحقيقية لمبادئ الاسلام العليا؛ إنشاء حكومة مركزية قوية على أساس التوصل إلى الاتفاق فيما بين جميع الأطراف الأفغانية التي تملك القدرة على تعبئة الجماهير، وتستطيع ضمان تحقيق هذه الأهداف. وهذا سيسمح لأفغانستان أن تصبح مرة أخرى عاملا إيجابيا في إرساء السلام والاستقرار في المنطقة التي تنتمي إليها.

ووجود حكومة انتقالية للوحدة الوطنية هو وحده الذي يمكن أن يكفل الوحدة الوطنية في البلد، ويسمح بالشروع في المهمة الكبرى، مهمة تعمير أفغانستان وإنعاشها. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون مشاركة

تامة من أصحاب الفكر في أفغانستان وعلمائها وخبرائها وتقنييها، وأكثرهم يعيشون الآن في الخارج. ونتوقع من جميع البلدان التي تحبذ السلام والاستقرار لأفغانستان أن تساعد شعبنا على تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

لدى اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، قبل واحد وخمسين عاما، في مدينة سان فرانسسكو، أعلن الآباء المؤسسون لهذه المؤسسة العالمية أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. وكان ذلك في وقت اعتبر فيه هذا المبدأ مثلا أعلى. وكفاح أمم عديدة للحصول على الحرية وملايين التضحيات التي بذلت من ناحية، ووجود حاجة في القرن العشرين إلى التكافل الطبيعي بين أعضاء هذه الأسرة العالمية من ناحية أخرى برهنا، أكثر من أي وقت مضى، على صحة هذا المبدأ.

ومن الملائم، في هذا الصدد، أن أقتبس من كلمات سعادة السيد إرفي دي شاريت، وزير خارجية فرنسا الذي أعلن ما يلي يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر من فوق هذه المنصة:

> "إن لم نتوخ الحذر، فإننا سنعيش في عالم دون معايير ودون قيم ودون مرجعية، يكون فيه البعض - الأكثر قوة والأغنى - في موقف يقررون فيه وحدهم مستقبل الكوكب الأرضي". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، ص ١٢٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا، سعادة الأونرابل إريبا كاتيغايا.

السيد كاتيغايا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني ويشرفني أن أخاطب هذه الجمعية العامة. فمن فوق هذه المنصة الرفيعة تتكلم الأمم مع بعضها البعض بوصفها أعضاء في مجتمع عالمي واحد، بغض النظر عن احجامها واختلافاتها. والأمم المتحدة اليوم خير أمل في مستقبل أفضل للبشرية. وما نفعله هنا، إذن، يجب أن يسهم إسهاما إيجابيا وفعالا في تحقيق المقاصد والمبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق منظمتنا.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب باسم وفد أوغندا، عن مدى سعادتنا لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. إن انتخابكم عن جدارة لهو شرف عظيم لبلدكم ماليزيا الذي تربطه بأوغندا علاقات ثنائية ودية حميمة. وأود أن أتعهد لكم، سيدي، بدعمنا الكامل، وأن أؤكد لكم ثقتنا في قدرتكم على توجيه مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. اسمحوا لي أيضا أن أتوجه بإشادة خاصة إلى سلفكم، السفير ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، على الطريقة القديرة التي ترأس بها أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وأحيي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على التزامه وتفانيه، أثناء السنوات الخمس الماضية، في الرسالة العالمية التي تؤديها الأمم المتحدة.

ولا تزال الأمم المتحدة تواجه تحدي إصلاح الاختلالات الموجودة بين الدول في مجال التنمية، وبخاصة بين البلدان الغنية القليلة وأغلبية البلدان الفقيرة. وهذه الاختلالات بالنسبة للبلدان الفقيرة، تتضح في الفقر المنتشر وفي تدهور نظمها الايكولوجية. كما أنها تشكل سببا رئيسيا في تفاقم العنف والصراعات الداخلية، مع ما يصاحبها من معاناة ودمار.

وهناك عواقب إقليمية وعالمية لهذه المشاكل في العالم الذي يزداد ترابطه. ولهذا، يكون من السذاجة أن نعالج هذه المشاكل كما لو كانت لا تهم إلا البلدان والمناطق المتضررة منها. إنها يجب أن تعالج من خلال نهج واستراتيجيات عالمية تكفل حلولا دائمة.

ونلاحظ أن التقدم الحالي في تكنولوجيا النقل والاتصالات والمعلومات أدى إلى زيادة عولمة الاقتصاد العالمي. فالتحرير والعولمة يوفران الفرص وكذلك التحديات داخل الدول وفيما بينها. وفضلا عن ذلك، فإن هاتين الظاهرتين المزدوجتين عمقتا من تهميش بعض المناطق، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء.

ويمكـــن لهذه العملية أن تتسبب في استمرار الاستقطاب داخل البلدان، مع العواقب المدمرة والمخلة بالتوازن إلى درجة كبيرة. ونود أن نؤكد الأهمية المستمرة لتعددية الأطراف وللتعاون الدولي بصفتهما شرطين مسبقين للنمو العالمي العادل والتنمية المنصفة، ولمعالجة الآثار السلبية للعولمة.

إن الاتجاه المتزايد نحو الممارسات التجارية غير العادلة والصراعات في التجارة الدولية أمر يثير بالغ قلقنا. فنحن نشهد حالات يفرض فيها على البلدان النامية أن تفتح أسواقها بدعوى تشجيع التجارة الحرة والمنافسة، في الوقت الذي تمارس فيه البلدان المتقدمة النمو إدارة التجارة وتحد من وصول بعض المنتجات التصديرية من البلدان النامية. وهذا التناقض يضر بالاقتصاد العالمي.

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ بوصفها كيانا حارسا وضامنا لنظام تجاري متعدد الأطـــراف مرتكز على قواعد معينة يشكل تطورا إيجابيا. ولهذا نرحب بالاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونـــرى أنه ينبغي للاجتماع أن يعطي المنظمة توجيهات واضحة في ميدان السياسة العامة في السنتين المقبلتين بالنسبة لتدابير إصلاح الاختلالات الموجودة في نظام التجارة الحالي المتعدد الأطراف، وهي اختلالات تضـــر ببلدان نامية كثيرة، ولا سيما أقلها نموا.

ولهـــذا، يجب على الاجتماع أن يعطي أولوية قصوى للاضطلاع باستعراض شامل لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، بغية اعتماد تدابير محددة وملموسة لإزالة الآثار الضارة التي تصيب أقل البلدان نموا، وبصفة خاصة البلدان النامية المستوردة للمواد الغذائية، من جراء تنفيذ الاتفاقات، ولعكس مسار تهميش أقل البلدان نموا، ولتعزيز قدراتها على التنافس في الاقتصاد العالمي. وينبغي لهذه التدابير أن تتضمن الدعم المالي والفني الطويل الأجل، ونقل التكنولوجيا بصفتهما عنصرين حاسمين للتنفيذ الفعال لاتفاقات أوروغواي ولتحسين الأداء التجاري للبلدان النامية.

وبالنسبة للاقتراح القاضي بأن يعالج الاجتماع مسائل خارج جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، نفضل أن نستفيد أولا من الاستشارة التحليلية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الآثار المتعلقة بالسياسة العامة لبعض المسائل مثل التجارة الدولية قبل أن تنظر فيها منظمة التجارة العالمية. ونرى أنه ينبغي للاجتماع أن يهتم بالمسائل المتعلقة بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها، مثل توفير الدعم المالي والتقني والتكنولوجي للبلدان النامية، بالإضافة إلى الدعم الذي يهدف إلى وقف، بل عكس مسار العوامل التي تضر بالتجارة.

إن الدور المتزايد للشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية في السلع والخدمات وفي تدفق رؤوس الأموال الخاصة زاد زيادة مفرطة من سيطرتها على الموارد وعلى نقل التكنولوجيا والخبرات إلى البلدان النامية. وفي بعض الحالات، لا يملك الكثير من البلدان النامية القدرة على وقف هذه السيطرة. ولما كان نفوذ هذه الشركات ينمو مع العولمة، فهناك حاجة ماسة لوضع، بل اعتماد مدونة سلوك دولية فعالة وملزمة قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية ونفوذها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيرنكويست (جزر البهاما).

إننا نلتزم بالتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد اشتركنا اشتراكا نشطا، داخل منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، في انعاش التعـــاون في شرق أفريقيا، وفي تدعيم السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الافريقي، وفي تكثيف الجهـــود لإنفاذ معاهدة أبوجا التي تنشئ الجماعة الاقتصاديـــة الافريقية. ونعتقد أن تعزيز التعاون والتكامل علـــى الصعيدين الإقليمي ودون الاقليمي ضروري للغاية في استكمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي من أجل التنمية. كما أنه وسيلة لتعزيز التنافس مما يؤدي إلى تحسين أدائنا في الاقتصاد العالمي. ونقترح، في مجال الجهود المبذولة بهدف استمرار تعزيز التعاون في شرق أفريقيا، إقامة ترتيبات تعاونية بين جماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة. ونناشد المجتمع الدولي مساندة هذه الجهود.

وما زالت ضخامة الديون وتكاليف خدمتها عقبة خطيرة في طريق الجهود التي نبذلها بهدف التنمية. فعلى سبيل المثال، وصل إجمالي المديونية الخارجية لأوغندا في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى ٣,٢ بليون دولار - تساوي ٦٧,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وكانت مدينة بـ ٧٥ في المائة من ذلك المبلغ لمؤسسات مالية متعددة الأطراف. وبلغت تكاليف خدمة الديون ١٤١ مليون دولار، أي ٢٧ في المائة من دخل الصادرات. وخدمات الديون للسنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ يتوقع أن تبلغ ١٨٤ مليون دولار، أي ٣٥,٨ في المائة من دخل الصادرات. ويضاعف من صعوبة هذه الحالة المقلقلة النظام الصارم الحالي لغرض سداد الديون الذي تطبقه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المقرضة.

وتلتزم أوغندا بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون في حدود إمكانياتها. وفي هذا الصدد، أنشئ صندوق متعدد الأطراف للديون لسد الديون التي جرى اقتراضها من المؤسسة الإنمائية الدولية، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الافريقي، وصندوق التنمية الافريقي. ونحن ممتنون لكل المانحين الثنائيين الذين استمروا في مساندة الصندوق وتقديم إسهاماتهم المباشرة اليه. ونناشد أيضا المانحين الآخرين الانضمام اليهم في هذا المسعى الهام لكي تزداد موارد الصندوق التي لا تزال ضئيلة جدا.

ولاستكمال هذه الجهود، نوجه نداء خاصا إلى المجتمع الدولي، وبخاصة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لاعتماد تدابير ملموسة بغرض إحداث خفض كبير في الديون الخارجية لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية المدينة بديون ضخمة. وفي هذا الصدد، نثني على المبادرات المتخذة كخطوة أولى، لتخفيف الديون، مثل شروط نابولي. غير أن هذه التدابير لا تزال برأينا غير كافية على الاطلاق لإحداث أثر ملموس. ولهذا، يجب تعزيزها بتدابير أخرى تخفض بدرجة كبيرة كل أنماط الديون، بما فيها التدابير التي تلغي الديون أو تحولها كلها أو جزء منها إلى منح.

ونلاحظ مع التقدير الإجراءات اللتي اتخذتها مؤخرا مؤسسات بريتون وودز لوضع تدابير لتخفيف عبء الديون. ونحث كبار حاملي الأسهم على دعم هذه التدابير.

ولا تزال البلدان الافريقية، بما فيها أوغندا، تعاني من المستويات المنخفضة جدا للدخول من سلع التصدير. وتتفاقم الحالة من جراء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي يفرضها شركاؤنا في التجارة على منتجاتنا المصنعة ونصف المصنعة المخصصة للتصدير، ومن انخفاض معدلات التبادل التجاري نظرا لزيادة أسعار الخدمات والسلع المصنوعة المستوردة. وننادي باعتماد تدابير دعم ملموسة لتحسين دخلنا من الصادرات. ويمكن أن يتضمن ذلك المساعدة في مجالات التنويع الأفقي والرأسي لاقتصاداتنا، وكذلك بناء القدرات.

اليوم يوم الموئل العالمي. إنه يوم يمعن فيه المجتمع الدولي التفكير ويجدد تأكيد التزامه تجاه محنة بليون شخص في جميع أنحاء العالم يفتقدون إلى المأوى المناسب والخدمات الأساسية، مثل إمدادات المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية. إنه أيضا يوم نكرس فيه أنفسنا لهدف إيجاد حلول دائمة لمشاكل المشردين وغيرها من العلل الاجتماعية المصاحبة لتوسع المدن السريع.

لا يزال صون السلم والأمن الدوليين تحديا كبيرا للأمم المتحدة. ولا تزال الجهود التي تبذل لتحقيق هذا الغرض تتعرض للتقويض نتيجة للصراعات والتوترات الناتجة عن عدم كفاية القيادة السياسية التي لا تستطيع أن تعالج بطريقة صحيحة الاختلافات العرقية والدينية والاجتماعية في هذه المناطق المتضررة. وهذا أدى إلى تقويض سلطة القانون والسلم والأمن، وأسهم في معاناة لا توصف في العديد من البلدان المتضررة.

وفي أفريقيا، تلحق الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، بما يترتب عليها من عواقب، الضرر بعدة بلدان بدرجات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يساورنا قلق شديد إزاء المعاناة المفروضة على شعب شمال أوغندا من جانب مجموعات خارجة على القانون. وهذه الأعمال الإرهابية يجب وقفها فورا من أجل السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

والصراع في بوروندي تهديد خطير للسلم والأمن في ذلك البلد وفي المنطقة دون الإقليمية أيضا.

وأوغندا تناشد جميع الأطراف المعنية أن تقبل جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس السابق جوليوس نيريري، والتي تهدف إلى وضع حل سياسي سلمي للصراع من خلال التوفيق وتقديم التنازلات في إطار مبادرة أروشا وعملية السلام.

وفي هذا الصدد، تحث أوغندا جميع الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات السياسية غير المشروطة بسرعة بغية تحقيق السلم والأمن لجميع البوروندیين. ونحن ملتزمون بالعمل عن كثب مع جميع البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية لإيجاد حل سياسي دائم لمشاكل بوروندي من خلال الحوار والمصالحة الوطنية.

إن الخطوات التي اتخذتها حكومة رواندا نحو استعادة الحالة الطبيعية وتحقيق المصالحة الوطنية خطوات في الاتجاه الصحيح. وينبغي تقديم التشجيع والدعم لهذه الخطوات، لأنها توفر أساسا لاستعادة الثقة المتبادلة والطمأنينة، وهما ضروريتان للعودة السلمية للروانديين اللاجئين من البلدان المجاورة، واندماجهم في المجتمع.

ويساورنا القلق أيضا إزاء حالة الفوضى السائدة في الصومال، وندعو إلى تنشيط جهود السلام التي كانت تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية.

يتعين على الفئات المتحاربة في ليبريا أن تحكم العقل فيما بينها ليتسنى إعطاء شعب هذا البلد البائس فرصة للتمتع بالسلام والأمن والمصالحة الوطنية. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

فيما يتعلق بأنغولا، نلاحظ أن تنفيذ بروتوكول لوساكا جار على قدم وساق. ونحن نشجع كلا الطرفين على الاستمرار في ذلك.

وينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وجهود وساطة ياموسوكرو التي يبذلها الرئيس بيديي، رئيس كوت ديفوار، لالتماس حل سلمي للصراع في سيراليون.

وتؤيد أوغندا الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير. ولتحقيق هذه الغاية، نحث على إيجاد حل سريع للصراع في الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وتؤيد أوغندا جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المناسبة لنزع فتيل الصراعات من خلال الدبلوماسية الوقائية، وكذلك من خلال آليات حفظ السلام وصنع السلام، بما فيها الحوار وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد تأييدنا لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وادارتها وحلها، وكذلك لجهازها المركزي. إن هذه الآلية وجهازها المركزي ينبغي أن يحصلا على الدعم والموارد اللازمة لتمكينهما من العمل بفعالية.

إن فكرة تشجيع الدول الأفريقية الأعضاء على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد وحدات عسكرية لوزعها في الحالات التي تتطلب بعثات لحفظ السلام أو بعثات مراقبين عسكريين في أفريقيا فكرة لها ما يبررها وتستحق الدعم. وفي نفس الوقت، تتسم البرامج الإنسانية التي تشتمل على آليات لمعالجة شتى أنواع الحالات، ابتداء من مساعدات الغوث الطارئة إلى إعادة التأهيل والانتعاش والتنمية الطويلة الأمد، بأهمية جوهرية لاستعادة السلم الدائم.

ونحن نرحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اغتنام هذه الفرصة لتلزم نفسها باعتماد جداول زمنية محددة للتخلص التام من جميع الأسلحة النووية، وكذلك وقف التطوير والتحسين النوعي للترسانات النووية، بما فيها عمليات التطوير والتحسين باستخدام برامج المحاكاة بالكمبيوتر.

لقد تقبلت معظم البلدان الأفريقية فكرة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى، وهي تسعى بنشاط إلى تحقيقها. ونحن في أوغندا، نفذنا إصلاحات اقتصادية أساسية، تتسق مع أولويات واستراتيجيات تنميتنا ومع برامج التكيف الهيكلي لمؤسسات بريتون وودز. فقد حررنا التجارة وأوجدنا الظروف اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

المباشر، والنهوض بهما. وحسّنا أساليب إدارتنا الاقتصادية، مع تركيز قوي على النظم المالية والنقدية. وسعينا إلى إدراج النتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات الدولية الرئيسية في خطط تنميتنا وأولوياتنا الوطنية كما سعينا إلى تنفيذها.

بيد أنه ليتسنى لنا تعزيز هذه التطورات الإيجابية وتحسين رفاه مواطنينا، فإننا نحتاج إلى تعاون ودعم متضافرين من المجتمع الدولي بتوفير جملة أشياء من بينها بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية.

ويسرني أن أعلن أن أوغندا دولة مجددة سياسيا واقتصاديا. واسمحوا لي أن أوجز التدابير التي اتُخذت والتي يعزى إليها الفضل في السلم والأمن والتطورات الإيجابية الأخرى السائدة في أوغندا اليوم. وهذه التغيرات الإيجابية تحققت بفضل سياسة المصالحة. إن المصالحة بالنسبة لنا، وسيلة لتحقيق غاية، وهذه الغاية هي الوحدة الوطنية.

وفي سعينا إلى تحقيق هذا الهدف، عملنا منذ البداية على إقرار مبدأ تشكيل حكومة عريضة القاعدة تستوعب الأفكار والايديولوجيات السياسية من كل لون. ودعامة العملية الديمقراطية هي المشاركة السياسية للأمة بأسرها في صنع القرار على جميع المستويات، مما مكّن الشعب من تولي حكم نفسه.

تظل أوغندا ملتزمة بحماية وتشجيع حقوق الإنسان. وقد شكلت لجنة لحقوق الإنسان لتشرف على احترام حقوق الإنسان في أوغندا. واستكملت اللجنة بوحدة معنية بحقوق الإنسان على صعيد الوطن تابعة لوزارة العدل، وستنشأ في المستقبل القريب وحدات مماثلة على صعيد المقاطعة. وقد حرصنا على أن يشتمل النهوض بحقوق الإنسان على مكون لمعالجة عدم تكافؤ الفرص من خلال العمل الإيجابي لصالح المجموعات المحرومة، مثل النساء والشباب والمعوقين.

وفي هذا الصدد، ينص دستور أوغندا لعام ١٩٩٥ على تمثيل خاص في البرلمان لهذه المجموعات. ونحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه حتى الآن في هذا الميدان، ونرحب بمزيد من الدعم التقني والمالي، لا سيما في مجال استعراض تشريع مناسب ووضعه في صيغته النهائية، وتعزيز الكيانات المتصلة بحقوق الإنسان على مختلف الصعد.

في العام الماضي، وضع دستور جديد بعد أكثر من عام من المناقشة المكثفة من جانب جمعية تأسيسية مكونة من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا. وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٦، عقدت لأول مرة انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، أعقبتها انتخابات برلمانية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. واليوم، يوجد رئيس لأوغندا منتخب انتخابا مباشرا لأول مرة منذ استقلال أوغندا في عام ١٩٦٢.

ونحن في أوغندا، نتفق مع الرأي المتمثل في أن اللامركزية شرط ضروري للحكم الجيد والتمكين لأن الديمقراطية لا يمكن أن تنتعش إلا إذا أفسح مجال العمل للمجتمع المدني. وسعيا لتحقيق ذلك، فإن اللامركزية السياسية ليست مسألة منصوصا عليها في الدستور فقط، وإنما يجري تنفيذها بالفعل. وهذا النقل للسلطة إلى المقاطعات وإلى الوحدات الإدارية الأصغر أزال الشعور ببعد الحكومة، وضمن سرعة توريد البضائع والخدمات إلى الشعب.

وقد أدت سنوات من الحرب وسوء إدارة الاقتصاد إلى تمزيق الاقتصاد الأوغندي. وتواصل الحكومة الحالية إحراز تقدم مطرد في إصلاح الاقتصاد في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٢، تمت السيطرة بنجاح على التضخم الذي يبلغ في المتوسط ٥,٦ في المائة. وفي نفس الوقت، تنعم أوغندا بمعدل نمو اقتصادي مرتفع يبلغ ٨,١ في المائة نتيجة لاستقرار الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية الصارمة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بوستويك (جزر البهاما).

وبغية اجتذاب الاستثمارات وضعت مدونة للاستثمار لكفالة مناخ استثماري ودي مؤات. وقد أنشئت هيئة الاستثمار الأوغندية كمركز مباشر وحيد للمعلومات.

وتثني أوغندا على المبادرات المختلفة التي اتخذتها الأمم المتحدة لاستئصال الفقر. وينبغي التنويه بشكل خاص بالمؤتمر الاجتماعي العالمي، وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ونحن نثني على روح المشاركة الدولية هذه الرامية إلى مكافحة الفقر المستمر في منطقتنا. وحكومة أوغندا بدورها بدأت السير على طريق طويل لحل المشكلة بضمان إيصال ثمار النمو الاقتصادي إلى جماهير السكان. ومن بين الاستراتيجيات الموضوعة خطة عمل لاستئصال الفقر تقوم بمهمة الوكالة المنفذة لها قوة العمل المعنية بالفقر. وتركز خطة العمل، على المديين القصير والمتوسط، على زيادة دخل الأسرة والتعليم الابتدائي وشبكة الطرق. وإن المنجزات السياسية والاقتصادية التي تمت حتى الآن تثبت أن الحكومة الجادة الملتزمة الصائبة الرأي يمكن أن توجه مشروطيات المانحين بدلا من أن توجه بها.

وقد اختتمنا توا استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وللنتيجة المرضية المترتبة على هذا الاجتماع، نود أن نقدم جزيل الشكر إلى حكومة اليابان وجميع الوفود التي شاركت بشكل نشط في هذه الممارسة. وإحدى النتائج الرئيسية للاستعراض هي أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتعزيز التقدم السياسي والاجتماعي - الاقتصادي المتواضع الذي تحقق في بعض أجزاء القارة الأفريقية. وهذا سيتطلب تعبئة موارد جديدة وإضافية ضخمة، وسيتطلب بوجه خاص توفير مناخ اقتصادي خارجي موات. وأظهر الاستعراض أيضا أن أية مشاركة قائمة على المسؤولية المتشاطرة وتبادل المصالح أمران ممكنان ولا يمكن تجنبهما.

لا تزال الأمم المتحدة الحارس على المبادئ السامية العديدة، مثل أفضلية الحكم الديمقراطي. لقد ولدت الأمم المتحدة نتيجة التوق إلى منظومة ديمقراطية متعددة الأطراف قادرة على معالجة المشاكل الناجمة عن التوترات والصراعات البشعة في جميع أنحاء العالم، بغية جعل كوكب الأرض مكانا أكثر أمنا وعدلا وصداقة للأجيال الحالية والمقبلة. ونحن نتفق جميعا على ضرورة تعزيز الأمم المتحدة حتى يمكنها القيام بولايتها العالمية بشكل فعال. لذلك ينبغي أن نوفر لها الموارد الكافية. وهذا الالتزام يتطلب بشكل ثابت من كل دولة عضو أن تفي بالتزاماتها المالية للمنظمة بالكامل، في الوقت المحدد ودون أية شروط.

وفي سياق تعزيز المنظمة، ينبغي اعتماد التدابير اللازمة لإضفاء الطابع الديمقراطي عليها على جميع المستويات. ولما كان هناك اتجاه على نطاق عالمي نحو إضفاء الطابع الديمقراطي، فلا يمكن لهذه المنظمة أن تظل غير متأثرة باتجاهات التغيير هذه. لذلك تؤيد أوغندا اقتراحات إعادة هيكلة مجلس الأمن لتحقيق الشفافية في أساليب عمله، والديمقراطية في إجراءات صنع القرار فيه. والإنصاف في تكوينه ليعكس عضوية الأمم المتحدة المتزايدة.

لا تزال الأمم المتحدة، في رأينا، المحفل المركزي المناسب لتناول المشاكل العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. ويجب تعزيزها وإنعاشها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وهذا هو التحدي الذي يجب أن تتصدى له شعوب الأمم المتحدة كمسألة ذات أولوية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والسياحة والإعلام في سان فنسنت وجزر غرينادين، سعادة الأونرابل ألبيانا ألن.

السيد ألن (سان فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): العام الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بكثير من الإطناب والتحيات الحارة. لقد شرحت أجهزة هذه الهيئة ودرست بشكل مناسب وكانت النتائج مشجعة. والرأي السائد هو أن مصادر قوة هذه المؤسسات تزيد كثيرا على أسباب ضعفها. غير أننا لا يسعنا أن نتواكل. وقد قال رئيس وزرائنا الرايت أونرابل السير جيمس ميتشيل، عندما خاطب الجمعية العامة:

"المؤسسات الحية، مثلها مثل أي كائن بيولوجي، بحاجة إلى مغذيات طازجة، إلى أفكار

جديدة. فالمادة الحية تتحسن أو تتلف". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٠ ص - ٤٩)

لقد تولى السيد غزالي الرئاسة بعد فترة من جرد الإيجابيات والسلبيات وفي وقت نتطلع فيه بثقة متجددة نحو الأمم المتحدة. وأن ولعه بالتجديد سيخدمه كثيرا. وإذ يترأس هذه الهيئة المفعمة بحيوية جديدة. أود أن أهنئه على انتخابه للرئاسة. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لسلفه عن أطيب تمنياتنا وتقديرنا العميق للكفاءة التي ترأس بها الدورة التاريخية السابقة.

بينما يقترب القرن الحادي والعشرون، يجب أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية: ماذا عن المستقبل؟ هل سيحيا أبناؤنا؟ هل سنكون في سلام مع أخوتنا البشر؟

إن الصورة تبدو قاتمة فلا نزال نعاني باستمرار من الفقر والمرض والجوع والتدهور البيئي والتلوث الروحي وأعمال الإرهاب الطائشة وخطر المخدرات والاضطرابات الداخلية والصراعات الإقليمية.

ولكن الأمل سيبقى بقدر ما ينظر كل منا إلى الآخرين على أنهم أصدقاء وجيران بدلا من منافسين. وإذا جمعنا مواردنا للنهوض بالبشرية، فسيصبح العالم مكانا أفضل بكثير.

لقد شهدنا في العام الماضي، سلسلة من التدمير والموت الإرهابي ونحن نرى أن جميع الإرهابيين جبناء يعتمدون على الخوف وزعزعة الاستقرار لتحقيق مآربهم الشريرة. فأي انتصار يكمن في قتل وتشويه الأبرياء؟ من الواضح أن هذا نتاج عقول مريضة. وهؤلاء المجرمون الجبناء الذين يقومون بهذه الأعمال، أحيانا بموافقة ضمنية من السلطة، ليس لهم مكان بين مجتمع الأمم.

ووفد بلدي يطالب بعقد مؤتمر آخر يتناول الأسباب الجذرية للإرهاب. وهذا المؤتمر يجب أن يشمل هذه الهيئة بأكملها حتى يمكن التعبير عن آراء الدول صغيرها وكبيرها بشأن المسألة. وبينما يقترب القرن الجديد، يجب أن يكون أبناؤنا قادرين على اللعب في المتنزهات العامة دون خوف. وعندما نسافر، يجب أن نكون قادرين على النظر إلى المسافرين المقابلين لنا على أنهم أصدقاء جدد بدلا من قتلة محتملين.

لماذا نواصل تكديس أسلحة الدمار الشامل؟ إن هدف هذه الأسلحة هو القتل، وقتل النفس البشرية ينبغي ألا ينظر إليه على أنه رياضة. فالحياة ستبقى دائما أفضل ما يملكه الإنسان. وفي منطقتنا الهادئة نشعر بأننا غرباء عن العالم المليء بترسانات الأسلحة الفتاكة وسنواصل شجب استخدام هذه الأسلحة. ولقد أسعدنا أن نشارك في إصدار القرار المقدم من استراليا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فأي خطوة مهما كانت صغيرة، صوب وقف سباق التسلح والقضاء على الأسلحة، ينبغي أن تعتبر في نهاية المطاف خطوة إيجابية.

وأحد التحديات الشديدة الصعوبة في عصرنا يتمثل في حماية البيئة. فالتهديدات التي نتعرض لها ضخمة، وما ارتفاع درجة الحرارة في العالم والتصحر وإزالة الأحراج سوى بعض من التهديدات الكثيرة. وحماية البيئة هي مفتاح بقائنا وعلى البشرية أن تختار، فإما إنقاذ البيئة وإما الهلاك.

ولا يمكن أن نتجاهل المعاناة في بوروندي والصومال وليبريا ورواندا والبوسنة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يفعل الكثير لمساعدة المحرومين والجياع في هذه الأراضي المنكوبة. ألا ينبغي لنا أن نكون في نهاية المطاف حراسا لاخوتنا؟

لقد حضرت من بلد صغير ولكنه بلد أبي. إن شعبنا يحب العمل ويؤمن بالجد في العمل. وتشكل صناعة الموز عصب اقتصادنا. ولكن وجودنا يتعرض لخطر شديد من قوى أكبر وأشد قوة منا. إنني لا أتكلم بدافع الغضب ولكن بشعور من الألم والعجز. فإي شعور آخر يمكن أن يعترينا عندما نجد الذين يمتلكون القدرة على مساعدتنا يسعون إلى تدميرنا؟ فإذا ما كتب النجاح لقوى اللامبالا والطمع فإن مجتمعنا سيصيبه

العطب وستذهب الديمقراطية التي نعتز بها أدراج الرياح.

ويشعر شعبنا بأسره بحساسية إزاء محنة الموز. وقد أعرب عن الإحباط الذي أصابه في آلاف الرسائل التي أرسلها إلى الذين يملكون مفاتيح بقائنا. ونود هنا أن نشكر كل الذين ساعدونا سواء كانوا من أوروبا أو في أي مكان آخر، ونأمل بإخلاص أن يواصلوا تقديم يد المساعدة لنا.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تشعر بقلق شديد إزاء إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. فقد أصبح حجم المشكلة يتجاوز الحدود الوطنية ويتطلب تعاونا متزايدا على المستوى المتعدد الأطراف. إن نفوذ بارونات المخدرات عميق جدا، وفي كثير من الأحيان يلبسون ثياب الصفوة القوية. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الجهود الدولية المتجددة يمكن أن تسهم إلى حد كبير في القضاء على هذا التهديد الذي يلوث الجسم والعقل معا.

ولئن كنا نرحب بالانتخابات التي جرت مؤخرا في البوسنة، فإننا نشعر بالقلق إزاء التطورات التي تحدث في الخليج الفارسي. ويحدونا الأمل الوطيد في أن تتحسن الحالة في أقرب وقت ممكن لأن تصعيد الأزمة لن يخدم أحدا.

والشرق الأوسط منطقة أخرى مدعاة للقلق. ونأمل أن تحقق محادثات السلم بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية ثمارها. لقد تحققت أمور كثيرة في العقدين الماضيين ومن المتوقع في القرن القادم أن يتحقق السلم للشعوب التي طالت معاناتها في هذه الأراضي العريقة.

أنتقل الآن إلى مسألة شائكة هي عودة مشاركة جمهورية الصين في تايوان في عضوية الأمم المتحدة، لقد استبعد هذا العضو الذي أسهم في تأسيس الأمم المتحدة، من هذه الهيئة منذ ربع قرن تقريبا. كيف يمكن التوفيق بين هذا وبين مبدأ التمثيل المتوازي للدول ومبدأ العالمية؟ لقد حان الوقت لأن يسمح لجمهورية الصين في تايوان بالعودة إلى هذه الهيئة. ونرى أن هذا البلد لا يتمتع بمميزات الأمة فحسب ولكنه أيضا يملك وسائل الإسهام في تنمية الدول الأعضاء في هذه الهيئة. وبخاصة الاقتصادي مثال يحتذى من جانب البلدان النامية. كما أنه خطا خطوات واسعة في سبيل تحقيق الديمقراطية. وأود من خلال هذا المحفل أن أعرب عن تهنئتنا لجمهورية الصين في تايوان بمناسبة عقد أول انتخابات رئاسية مباشرة. والواقع أن هذه الانتخابات انتصار للعملية الديمقراطية. وكثير من الدول لم تحتضن هذه العملية حتى الآن.

وعلى الرغم من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وبدء تنفيذها شعرنا بالصدمة إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل الرئيسية. فالاستغلال الجنسي والدعارة وتشغيل الأطفال ليست سوى بعض المشاكل التي تجرد الأطفال من إنسانيتهم. إن وفدي يشارك في المطالبة باتخاذ تدابير لا ترمي فقط إلى التصديق على الاتفاقية بشكل عالمي، بل أيضا إلى تنفيذ هذا الصك على نحو فعال.

جرت مناقشات كثيرة حول إصلاح مجلس الأمن وقدمت آراء ممتازة من جميع المصادر. ونرى أنه يجب إعادة تشكيل مجلس الأمن بحيث يعكس التوزيع الجغرافي المنصف فبعد كل شيء لا يمكن للدول الكبيرة أن تحتكر المعرفة أو الحقيقة ويجب أن تعامل جميع الأمم على قدم المساواة في هذه الهيئة.

لقد ألقى التاريخ على كاهل الأمم المتحدة عبء مسؤولية ثقيلة، ونحن إذ نتطلع إلى القرن الحادي والعشرين ينبغي أن نغتنم كل فرصة متاحة لتحقيق الأهداف والمثل المجسدة في الميثاق. هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توفرت الإرادة السياسية ووحدة الهدف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الأشغال والاتصال والإعلام في غامبيا، سعادة السيد إبريما سيسي.

السيد سيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بتهنئة قلبية للسيد غزالي اسماعيل لتوليه رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. إن ارتباطه الوثيق بالأمم المتحدة خلال هذه الأعوام كممثل لبلده لا يؤهله للمنصب كل التأهيل فحسب، وإنما يجعلـــه أيضا على دراية تامة بأنشطة هذه المنظمة، أعنـــــي منظمتنا العظيمة بما في ذلك احتياجاتها والتحديات التي تواجهها. وإنني أؤكد له مؤازرة وفد بلادي في جميع الأوقات.

وأود في هذا الصدد أيضا أن أعرب عن التقدير لسلفه السيد ديوغـــو فريتاس دو أمارال الذي عمل بلا كلل لكفالة الفعالية والنجاح معا لأعمال الجمعية العامة. ويتوجه وفدي بالشكر والعرفان أيضا للأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، لانعقاد هذه الدورة بنجاح في مواجهة ضغـــوط مالية شديدة إلى جانب الضغوط الأخرى، ولما يقدمه إلى منظمتنا من خدمات منزهة عن الغرض. إن نوعية العمـــل الذي يقوم به وجهوده المتفانية من أجل تنشيط منظمتنا التي بلغت من العمر خمسين عاما يستحقان مؤازرتنا وتشجيعنا على نحو كامل وجماعي. وما برحـــت غامبيا على التزامها بالإعلان الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية بتأييد استمرار سعادة السيد بطرس بطرس غالى في منصبه كأمين عام لفترة ثانية.

فـــي العام الماضي عندما خاطب وفد غامبيا الجمعية، فـــي الحديث عن الديمقراطية والتنمية في غامبيا بوصفهما توأمين. ومن المناسب اليوم أن أفيدكم بالتقدم الذي أحرز حتى الآن والنجاحات التي تحققت. فيسعدني أن أحيط هذا الجمع علما، فيما يتعلق بعملية الديمقراطية، أننا أجرينا بنجاح استفتاء في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ لاعتماد دستـــور جديد، وإننا انتخبنا رئيسا جديدا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد اتسمت هاتان العمليتان بنضج سياسي رفيع واهتمام كبير من الرأي العام وبارتفاع نسبة المشاركة في التصويت.

وقد اعتمد الدستور بأغلبيـــة ٠٩٣ ٢٧٠ صوتا مقابل ٧٤٤ ١١٣ صوتا معارضا، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٨٦,٩ في المائة. وهذا الدستور الجديد ليس أفضل دستور فحسب في تاريخ غامبيا، بل إنه دستور يفي بتطلعات الشعب السياسية إلى التقدم على أساس الإحساس الحقيقي بالعدل والإنصاف، وكذلك بتعلق الشعب الشديد بالحرية واحترامه لحقوق الإنسان وبشعور وطني قوي يلتقي مع الرغبة في التعامل مع بقية العالم على أساس الحرية والمساواة. ويكفل الدستور الجديد فضلا عن ذلك تقدم الجمهورية الثانية وازدهارها في إطار المبادئ المحترمة دوليا للشفافية والمساءلة والاستقامة - وهي الأسس التي لا غناء عنها لأي حكومة أمينة وحسنة القصد. وقـــد أجريت الانتخابات الرئاسية، وهي المرحلة قبل الأخيرة في برنامج السنتين الانتقالي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتقدم لهذه الانتخابات الرئاسية مرشحون يمثلون أربعة أحزاب سياسية، وكان الفوز من نصيب فخامة السيد يحيى أ. ج. جامع، زعيم التحالف من أجل إعادة التوجه الوطني والإعمار. وحصـــل الرئيس المنتخب على ٠١١ ٢٢٠ صوتا أي حوالي ٥٦ في المائة من مجموع الأصوات التي أدلى بها الناخبون. ويبرهن هذا الفوز الباهر على التأييد القوي من جانب شعب غامبيا لسياسات المجلس العسكري المؤقت الحاكم والذي تم حله الآن. ويشير توزيع الناتج التي حصل عليها كل مرشح من المرشحين إلى أن الانتخابات كانت حرة نزيهة - وخالية من الإساءات الظاهرة التي تنجم عن إساءة استخدام شاغلي المنصب لمنصبهم.

وتمشيا مع فلسفة التحالف من أجل إعادة التوجه الوطني والإعمار التي تستند إلى الوحدة الوطنية، توجه الرئيس المنتخب برسالة إلى جميع أبناء غامبيا فحواها السلام والمصالحة. وقـــال فـــي خطابه إلى الأمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في أعقـــاب الانتخابات الرئاسية أنه:

> "في الانتخابات الديمقراطية لا يوجد خاسر لأن النتيجة النهائية هي حصيلة الإرادة الجماعية لكل الناس".

ودعـــا جميع أبناء غامبيا، بغض النظر عن قناعاتهم السياسية أو انتماءاتهم إلى أن يضموا صفوفهم وأن يعملوا لتنمية البلد. واختتاما لعمليتها الديمقراطية، ستجـــري غامبيا انتخابات لاختيار أعضاء جمعيتها الوطنية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتعلق كل من الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة أهمية كبيرة علـــى هذه الانتخابات ولهذا فهما تشجعان

الأحزاب المهتمة بالأمر والأفراد على الترشيح لمقاعد الجمعية الوطنية. ولا يخامرنا أي شك في أن السلام والنظام اللذين سادا في الاستفتاء والانتخابات الرئاسية سوف يسودان أيضا في الانتخابات القادمة.

ومن الجدير بالملاحظة أن العملية الانتخابية الجارية في غامبيا تستكملها مشروعات الحكومة الإنمائية الحائزة على الأولية. وخلال العامين الماضيين أظهرت الحكومة للعالم أجمع أن العامل الهام في التنمية الوطنية يتمثل في التزام الحكومة وأمانتها في تنفيذ برامج واقعية لصالح الشعب. وفي قطاع التعليم، أنشئ العديد من المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية وشرع في البدء في برنامج لتوسيع مجال الخدمات التعليمية الجامعية. وفي مجال الاتصالات، بدئ في إنشاء أول محطة للتلفاز في البلاد، وجرى توسيع وتحديث المطار الدولي. وبوجه عام أجريت تحسينات وتوسعات في شبكة الطرق في البلاد لتيسير مشاكل النقل الحادة. وفي القطاع الصحي، قامت الحكومة ببناء مستشفى تخصصي ثالث، وعُين المزيد من الأطباء والممرضات من داخل وخارج البلاد. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، حظيت الميكنة الزراعية بحظ أوفر من الاهتمام بوصفها خطوة على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ويمكن القول بإيجاز، أنه قد تم إنجاز الكثير في جميع قطاعات الاقتصاد أثناء العامين اللذين حكم فيهما المجلس العسكري المؤقت يفوق ما أنجز على مدى ٣٠ عاما من الحكم السابق.

ونجد مدعاة للاطمئنان في المرونة التي أظهرها الاقتصاد الغامبي في العامين الماضيين، بالرغم من الجزاءات الظالمة التي فرضت على غامبيا من جانب شركائنا في التنمية لأسباب سياسية محضة، وفي مواجهة هزات خارجية عاتية أخرى ناجمة أساسا عن اتجاهات سادت الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية. وقد ساعدت سياسات الاقتصاد الكلي للحكومة وجهودها الإنمائية على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. والواقع أن الأداء الاقتصادي والمالي للبلاد في سنة ١٩٩٥-١٩٩٦ يبين أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بنسبة ٣ في المائة، وتشير التوقعات لعام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى أن النمو سيبلغ ٣,٥ في المائة، مقترنا بالحد من التضخم الذي ستقتصر نسبته على ٥ في المائة.

وإذ نمضي قُدما في مسيرتنا في غامبيا، فإننا نفخر بحكومتنا وبإنجازاتها الجديرة بالثناء منذ أن تولت زمام السلطة يوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. لقد تعلمنا المعنى الحقيقي للديمقراطية ألا وهو: مشاركة ودية بين الشعب والحكومة. ومن خلال هذه المشاركة، نجح برنامج التعليم المدني، وبدأ برنامج "رؤية عام ٢٠٢٠"، الذي يمثل استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترمي إلى رفع مستوى المعيشة لسكان غامبيا.

وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن خالص امتنان غامبيا - حكومة وشعبا - لما تلقته من دعم ومساعدة من بعض أعضاء المجتمع الدولي أثناء الفترة الحرجة لبرنامج المرحلة الانتقالية. ويحدونا أمل وطيد بأن هذا الدعم من الأصدقاء والمحبين سيواصل تمكيننا من أن نجري بنجاح انتخابات الجمعية الوطنية يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وبالاختتام الناجح لبرنامج السنتين الانتقالي وعودة الحكم المدني الديمقراطي سلميا إلى بلدنا، نتوقع أيضا أن ينضم المجتمع الدولي الينا الآن في سعينا لتحقيق التنمية المستدامة.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي اختتم أعماله مؤخرا في اسطنبول فإنه سيذكر في التاريخ باعتباره من أنجح المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة. إن خطة الموئل التي اعتمدها ذلك المؤتمر تبين بشكل عام النقص الحاد في المأوى والاهتمام الدولي المتعاظم بتوفير المأوى على نطاق أوسع وبصورة أفضل. فتوفير المأوى الكافي للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يتجه إلى زيادة التحضير يظلان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية والشواغل العالمية. والواقع أن قول الأمين العام للموئل الثاني السيد والي انداو إن:

"اسطنبول ستكون المدخل إلى التنمية في القرن القادم"،

قول ستتبين صحته تماما في القرن الحادي والعشرين. ويظل من التزامات حكومة غامبيا البارزة التزام بتنفيذ خطة الموئل بما في ذلك خطة العمل العالمية، وخصوصا تشكيل شراكات مستدامة مع جميع الجهات الفاعلة في ميدان المستوطنات البشرية.

وأدى استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى إتاحة فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنمية أفريقيا. وقد أكد الاستعراض مجددا على أن ذلك البرنامج الجديد يعتبر من البرامج الأساسية القابلة للتنفيذ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، بشرط تقيد كل من أفريقيا وشركائها الإنمائيين بالمسؤوليات والالتزامات المذكورة في البرنامج. وكشف الاستعراض عن تحقيق نمو تدريجي ولكنه مشجع في الاقتصاد الأفريقي بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ مقابل ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٤، ومع ذلك، فإن تنفيذ البرنامج الجديد ما زال يعوقه الفشل في بلوغ هدف الأمم المتحدة القاضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لمساعدة البلدان النامية، بما في ذلك ٠,١٥ في المائة من ذلك الناتج القومي الإجمالي لتقديم مساعدة إنمائية رسمية خارجية إلى أقل البلدان نموا.

ويظل عبء الديون الخارجية الضخم في أفريقيا، الذي نما بمعدل سنوي يبلغ متوسطه ١,٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ يشكل أخطر قيد واحد يعوق الانتعاش الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويتعين على المانحين الرئيسيين والدائنين والمجتمع الدولي العمل بشكل جماعي لوضع برنامج متعدد الأطراف للتخفيف من أعباء الدين بقصد الإنهاء الكامل لديون البلدان النامية بانتهاء القرن الحالي. وسيشكل تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، إلى جانب البرنامج الجديد، وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الوكالات، نهجا عالميا جديدا وديناميا للعمل مع أفريقيا من أجل التعجيل بتنميتها. وتحقيق أهداف المبادرة الخاصة خلال عقد من الزمن سيعتمد إلى حد كبير على سهولة الحصول على أموال جديدة وإضافية بدلا من إعادة تحديد أولويات البرامج وإعادة تخصيص الأموال التي عينها البرنامج الجديد. وبهذه الطريقة وحدها يصبح بإمكان المجتمع الدولي، كما قال رئيس البنك الدولي السيد ووليفينسون بمناسبة الإعلان عن هذه المبادرة الخاصة، أن يدرك:

"إن هناك حاجة إلى أن نعطي تلك الدفعة، وذلك العون، أي المساعدة التي يمكن أن تبقي على الزخم المنشود".

ولا تزال العولمة تبدو جذابة للكثيرين، ولكن فوائدها تظل بعيدة المنال بالنسبة لأغلبية البلدان النامية. وقد كان تأثير العولمة وتحرير التجارة على فرص العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة سلبيا بشكل عام. وبينما نجد أن الاجتماع التاسع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد مؤخرا في جنوب أفريقيا، قد أكد مجددا على التزام المجتمع الدولي بالشراكة من أجل التنمية، فقد اعترف بأوجه التفاوت القائمة فيما بين الدول، وبضرورة مساعدة البلدان النامية في جني فوائد العولمة والتنمية وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في الاقتصاد العالمي على أساس منصف.

وما فتئت حالة أقل البلدان نموا تحظى باهتمام ودعم المجتمع الدولي، خصوصا من خلال اعتماد إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. ولم يتمكن الاستعراض العالمي لمنتصف المدة لبرنامج العمل هذا، الذي أجري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، من توكيد تحقق الهدف الأساسي للبرنامج، ألا وهو وقف تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا وعكس اتجاهها وتنشيط النمو والتنمية في هذه البلدان. وقد لوحظ أن عدم إحراز تقدم في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا يمكن أن يعزى أساسا إلى فشل المجتمع الدولي في توفير الدعم والمساعدة الضرورين لها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء ديونها، وتمكينها من الاستفادة من مزايا العولمة وتحرير التجارة. وسيعتمد نجاح برنامج العمل خلال النصف الثاني من وجوده إلى حد كبير على حجم الدعم الدولي لصالح النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا.

ولا يزال تحقيق السلم والأمن الدوليين يمثل جانبا حيويا من عمل منظمتنا. لهذه الأسباب ينضم وفد بلدي إلى المجتمع الدولي في دعم جهود الأمم المتحدة لضمان السلام وحسم الصراعات في كل أنحاء العالم. ونجد في هذا الصدد أن النكسة التي أصابت عملية السلام والتي تجلت في الاضطرابات التي شهدتها ليبريا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ قد أثارت قلقا بالغا للمجتمع الدولي. إلا أن عملية السلام تلك عادت مرة أخرى إلى مسارها الطبيعي بفضل الجهود التي لا تكل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما من خلال لجنة التسعة المعنية بليبريا، وقد تحقق تقدم مرض في تنفيذها حتى الآن. وعلى الرغم من الصعوبات التي صودفت خلال السنوات القليلة الماضية في تنفيذ اتفاق أبوجا، فإننا لا نزال نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا الاتفاق يظل أفضل إطار لاستعادة السلام الدائم في ليبريا. وأنا واثق بأنه سيتم التوصل عما قريب إلى سلام دائم بتوفر الالتزام الصادق وحسن النية من جانب جميع الأطراف والدعم المستمر من المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة.

وتتيح الحالة في البوسنة والهرسك بعض الأمل بأن السلام الذي تم التوصل اليه من خلال الوساطة سيستمر. ونأمل في أن تؤدي الانتخابات التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وتشكيل الحكومة الفيدرالية الجديدة إلى تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة.

ومن المحزن أن نلاحظ أن الحرب الأهلية في الصومال قد عادت فجأة إلى الاشتعال بعد أن كانت قد خمدت لفترة من الزمن. وقد أدى القتال المتجدد إلى تعريض عملية السلام هناك لإجهاد بالغ. ونحن نواصل تأييدنا الكامل لجهود منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي بشكل عام لاحتواء الأعمال العدائية واستعادة السلام والأمن والاستقرار.

ويمثل التدهور المروع في الحالة السائدة في بوروندي مصدرا رئيسيا للقلق لجميع الشعوب المحبة للسلام في كل أرجاء العالم. وقد أحزنتنا حقا موجة القتل الإثني في ذلك البلد، التي لا تزال تودي بحياة الكثيرين من الأبرياء. وعلينا مسؤولية جماعية لوضع نهاية لهذه الحالة المؤسفة حتى نتفادى تكرار الأحداث المأساوية التي شهدتها رواندا المجاورة منذ عامين. ونحن نواصل متابعة تطور الحالة السياسية في بوروندي عن كثب، آملين أن تتم استعادة السلام والأمن والنظام بشكل دائم. ولذلك نؤيد بقوة مبادرات السلام التي طرحتها منظمة الوحدة الأفريقية، خصوصا عملية موانزا للسلام ومبادرة أروشا للسلام اللتان تستهدفان ضمان الأمن والديمقراطية لجميع المواطنين في بوروندي.

وينبغي ألا يسمح لعائد السلام الذي تحقق حتى الآن في سعينا من أجل السلام الدائم في الشرق الأوسط بأن يتلاشى. بل علينا أن نواصل متابعة عملية السلام بغية التوصل إلى سلام دائم في المنطقة يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أصبح السعي وراء السلام من الشواغل العالمية للمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه تظل الرغبة في المساواة والحصول على الاعتراف بعيدة المنال بالنسبة لبعض الأمم. فمسعى جمهورية الصين في تايوان من أجل الاعتراف بها وإعادة قبولها في الأمم المتحدة لم يوفق في تحقيق التأثير اللازم على موقف المجتمع الدولي ونواياه. واليوم تقف جمهورية الصين في تايوان شامخة في الساحة الدولية في مجال النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأصبحت مرموقة لا لإنجازاتها الاقتصادية فحسب بل كذلك لإصلاحاتها السياسية التي يضرب بها المثل. وقد توجت العملية السياسية الديمقراطية في تايوان بالانتخابات المباشرة لرئيسها في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦، التي هي حدث غير مسبوق في تاريخ الصين. وهذا الإنجاز جدير بأن تعترف به الأمم المتحدة، وفقا كذلك لمبادئها في ميدان العالمية. ويرى بلدي أن سابقة العضوية المتوازية في الأمم المتحدة التي طبقت على ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية سابقا، وتطبق حاليا على كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ينبغي أن تطبق على جمهورية الصين في تايوان.

وإلى جانب عامل العضوية الذي يتفق والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة، هناك عامل العدالة المتعلق بالمادتين ١ و ٢ من الميثاق نفسه. ومما يؤسف له أن هذا العامل لم يرد في مناقشاتنا عند النظر في هذه المسألة في اجتماع مكتب الجمعية العامة المعقود في

١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بصدد البند المدرج في مشروع جدول الأعمال بعنوان "النظر في الحالة الاستثنائية الناجمة عن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) التي تجعل الشعب في تايوان، جمهورية الصين، البالغ تعداده ٢١,٣ مليون نسمة غير قادر على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة". وكلنا نعلم أن بوسع المرء أن يحصي أعداد التوقيعات أما العواطف فلا تحصى، أعني بذلك مشاعر التعاطف مع قضية تايوان والاهتمام بها والإيمان بعدالتها وصحتها. ونحن نعتقد أن المشاركة المتوازية لجانبي مضيق تايوان في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من شأنها أن تؤدي إلى حفظ السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم عموما. ولذا فلنتح الفرصة لجمهورية الصين في تايوان كي تقتسم معنا قدراتها وخبراتها في إطار جهد جماعي لتحقيق آمال البشرية في التنمية المنصفة لكل مناطق العالم.

وينبغي أن تتوقف بنهاية عهد الحرب الباردة ممارسة الغرض الانفرادي لحظر اقتصادي على دولة عضو من قبل دولة عضو أخرى. فقد ظلت كوبا لأكثر من ثلاثة عقود الآن تكافح ضد ظروف بالغة الصعوبة من أجل البقاء اقتصاديا وماليا. وهي تواصل بصبر وأناة خطواتها الكبيرة نحو التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والواقع أنها تفوقت من بين أسرة الأمم في بعض الأنشطة ذات المنفعة المشتركة للبشرية، ومن ذلك مثلا الهندسة الوراثية والطب الحديث. وهذه الإنجازات الرائعة وأوجه التقدم التي تحققت في كوبا جديرة بكل تشجيع.

وينبغي أن يكون تطبيق مبادئ القانون الدولي وجهود المجتمع الدولي لنشر السلم والأمن مسألة شاملة. وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بادعاء تورط ليبيا في إسقاط طائرة بانام في رحلتها رقم ١٠٣ فوق لوكربي، بسكوتلندا، نحن نؤيد قرار منظمة الوحدة الافريقية الذي اعتمده مجلسها الوزاري في دورته الرابعة والستين المنعقدة في ياوندي في الفترة ١ - ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، كأساس للتغلب على المأزق الحالي في هذه القضية.

وبالنسبة للنزاع حول جامو وكشمير، فإننا نود أن نحث المجتمع الدولي على ألا يتوانى في جهوده الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة وسلمية للنزاع وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعيد غامبيا تأكيد التزامها بتصميم المجتمع الدولي على رد العدوان السافر وخاصة فيما بين الدول، ومكافحة الإرهاب أيا كان مصدره. وعملا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي نؤيد جهود الكويت من أجل الحفاظ على سلامتها الإقليمية والدفاع عنها في الوقت الذي تلتمس فيه تصحيحا عادلا وسريعا لعواقب الغزو العراقي.

وقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأتاحت لنا تلك المناسبة فرصة لاستعراض عمليات المنظمة وولايتها. وتأتي الممارسة الحالية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة مكملة لذلك الاستعراض ولتجديد الولاء لمُثل الأمم المتحدة. وينبغي بوجه خاص أن نقدم دعمنا الكامل لإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولإصلاح مجلس الأمن - بما في ذلك مسألة التمثيل العادل لجميع المناطق الجغرافية في هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة. كذلك ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمقترحات إصلاح مجلس الأمن الصادرة عن المجموعة الافريقية وإيطاليا وغيرهما. وينبغي أن يكفل إصلاح مجلس الأمن عدم تعزيز المصالح الطاغية للقلة على حساب مصالح الأغلبية.

وتبرز مسألة إصلاحات الأمم المتحدة الأزمة المالية الراهنة للمنظمة والجهود الشجاعة التي يبذلها الأمين العام لتحسين حالتها المالية. إن الأهمية الجادة التي توليها الجمعية العامة لهذه المسألة منذ عام ١٩٩٤ والتي أدت إلى تشكيل فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية معني بالحالة المالية للأمم المتحدة، إنما تظهر مرة أخرى التزام الدول الأعضاء بالحفاظ على المنظمة واستمرار عملياتها. وينبغي الحرص بقدر الإمكان على ألا يؤدي الأثر التراكمي للإصلاحات المالية، بما في ذلك التخفيضات الهائلة في أعداد الموظفين إلى الإضرار بكفاءة المنظمة وإنتاجيتها أو إلى صرفها عن تنفيذ عملياتها التقليدية وولايتها المتجددة. فالحالة المالية

المحفوفة بالمخاطر في هـــــذه المنظمة هي شاغلنا الجماعي وينبغي لذلك أن نسعـــى بإصرار لضمان التصدي السريع لها. وهذا يتطلب بطبيعة الحال أن تتحلى جميع الدول الأعضاء بالإرادة السياسية الواضحة لأن تواظب على سداد اشتراكاتها بانتظام؛ وأن تكف البلدان الأعضاء عن وقف السداد لاعتبارات سياسية محضة لأن ذلك يصيب أداء الأمم المتحدة بالشلل.

ومن المناسب في هذا المنعطف أن أنـــوه بعمل هذه الهيئة توخيا لأهداف "خطـــة للسلام" و "خطة للتنمية". فإن السعي إلى التوصل إلى أساس مشترك للتعاون الدولي بشأن حل الصراعات، وبشأن عمليات الإغاثة والتنمية، يظل شاغلا نشطا للأمم المتحدة. ونجاح أي تعاون دولي في هذه المسائل يتطلب مزيدا من التركيز على التنفيذ الفعال للأولويات الإنمائية في البلدان النامية. والصلة بين السلام والتنمية ليست صلة أساسية فحسب بل إنها تشكل فعلا جزءا من ميثاق الأمم المتحدة. فالاثنان بمثابة عمادين توأمين لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى بلوغ السلام والأمن العالميين على أساس النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب. ونحن نظل ملتزمين تماما بتحقيقهما على نحو فعال.

والمشاكـــــل المتشعبة للاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدامها أصبحت عالمية بشكل متزايد. فمن نواح كثيرة أصبحت الدول المنتجة وغير المنتجـــة، تتساقط بسرعة ضحايا للآثار الخبيثة للمخدرات غير المشروعة. فاليوم صارت البلدان التي كانت فـــي يوم من الأيام خالية من المخدرات تتحول تدريجيـــا إما إلى بلدان موبوءة ببيع المخدرات واستعمالهـــا وإما إلى مناطق عبور للتجارة غير المشروعـــة في المخدرات والمواد المؤثرة عقليا. وما برحت الأمم المتحدة لسنوات طويلة تقود حملة ثابتة الخطى وشاملة ضد محنة المخدرات العالمية وخاصة عن طريق برنامجها الدولي لمراقبة المخدرات وبرنامج عملها العالمي في هذا الصدد، ومؤخرا بجعلها المخدرات موضوعـــا للجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي لعام ١٩٩٦. على أن جهود الأمم المتحدة في مكافحة تهريب وبيع المخدرات لن تنجح إلا إذا أولاها المجتمع الدولي دعمه الكامل عن طريق تحسين التعاون الدولي وزيـــادة فعاليته في مكافحة المخدرات. وستواصل غامبيا مشاركتها في أي جهد دولي لمكافحة تهديد المخدرات العالمـــي ونزع فتيل هذا الخطـــر. وعلى الصعيد الوطني أنشئت الأجهزة الملائمة ويجري اتخاذ تدابير المكافحة لإحباط محاولات استخدام غامبيا معبرا في تجارة المخدرات العالمية غير المشروعة، ولإنقاذ أبناء غامبيا من الوقوع فريسة لآثارها الضارة.

وفي مجال نزع السلاح النووي، يسعدنا أن نشير إلى أن الجمعية العامة اعتمدت مؤخرا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فإن هذا الإقرار من جانب المجتمع الدولي، ينبغي ألا يتجاهل الشواغل المشروعة والتحفظات التي عبرت عنها الهند.

وإن عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الشهر القادم في روما لمعالجة مسألة الجوع والغذاء يوفر فرصة لتجديد التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

والصلة بين مشكلة الأمن الغذائي والفقر لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد. وما فتئت غامبيا تشارك بفعالية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، في مكافحة الفقر. ويجري تصميم وتنفيذ برامج وطنية لاستئصال الفقر.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين بعض الأنشطة البارزة في مجال التعاون الدولي. وسلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة تدلل على اهتمام المجتمع الدولي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتهـــا، ونشر تقنيات التنمية وبلوغ التنمية المستدامة، وتوفير المسكن المناسب لسكاننا الذين يتزايدون بسرعـــة، بل العمل في الواقع على كفالة الرخاء الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب في كافة أنحاء العالم.

وتفتخر غامبيا بالانضمام إلى هذه الحملة الدولية من أجل حياة آمنة وأفضل لكل إنسان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي رئيس وفد أنتيغوا وبربودا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انه لمن دواعي السرور العظيم أن أحيي الرئيس وهو دبلوماسي يتمتع بالخبرة والمقام الرفيع، ورجل جدير بترؤس أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أذكر بأن بلده وبلدي قاما بطرح مسألة انتاركيتيكا على الأمم المتحدة، كما أن بلدينا عملا معا بشكل وثيق لعدة سنوات. ولقد أحرزنا تقدما، إذ أن بلدانا من شتى أنحاء العالم انضمت إلينا في جهد للحفاظ على انتاركتيكا بوصفها التراث الطبيعي الأخير للبشرية. وإن الجهود التي بذلها بلده لتحسين المجتمع الدولي تلقى أشد الإعجاب لدى مواطني، ونحن بشعور من الود الصادق نشير إلى ماليزيا كبلد شقيق وصديق. واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بخالص الشكر للرئيس السابق، السيد دييغو فريتاس دو آمارال من البرتغال، الذي قاد باقتدار الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة.

في ٧ تموز/يوليه من هذا العام، مر إعصار "برتا" بقرب خطير من أنتيغوا وبربودا، فألحق بعض الأضرار بدولتنا المكونة من جزيرتين توأمين. فالدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتنا عرضة لشتى أنواع الكوارث الطبيعية - مثل الزلازل، والانفجارات البركانية، والأعاصير. وفي عام ١٩٧٤، تعرضنا لزلزال بلغت قوته ٧,٨ على مقياس ريختر، وأدى إلى دمار هائل. وهناك بركان يقع في جزيرة مونتيسيرات، على بعد ٥٠ كليومترا من شواطئنا، ما فتئ ناشطا طوال الشهور الـ ١٥ الماضية. ويعيش شعبنا في خوف مستمر من تساقط الرماد ومن أمواج المد التي قد يسببها ثوران البركان.

فالظواهر الطبيعية التي تعاني منها مونتيسيرات يمكن أن تكون مقدمة لكارثة تدمر الجزر الصغيرة تدميرا تاما. وقد برز بوضوح الدليل على احترار الكوكب، وأصبحت الحوادث الجوية العنيفة أكثر تكرارا وكثافة. وفي السنة الماضية، أنزل إعصار "لويس" جام غضبه ببلدنا لمدة ٤٨ ساعة، وقد أعلن أنه أسوأ إعصار شهده القرن. ولم يلبث أن جاء في أعقابه الإعصار "مارلين"، الذي زاد من حجم الدمار. والحق، أننا لا نزال نشعر بالامتنان للبلدان والمؤسسات التي قدمت مختلف أشكال العون للمساعدة في إعادة الإعمار.

وقد أوضح مبعوثنا، لدى مخاطبته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية هذا العام، أن التنمية لا يمكن أن تستدام إذا دأبت العواصف والأعاصير العديدة على ضرب منطقتنا كل عام. فانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون الناتجة عن احتراق النفط والفحم والخشب والغاز منذ بدء الثورة الصناعية في أوروبا الغربية قبل ٢٠٠ سنة، بدأت تعرض للخطر بقاء الجزر الصغيرة. فالانتاج الضار، والاستهلاك التبديدي والأنماط الخطيرة المتبعة في إلقاء النفايات ما زالت تميز سلوك أكبر الدول الصناعية. ولذلك علينا أن نخفض من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى حد الأهداف المتفق عليها في تورونتو. ودعونا نتصدى معا للتحدي لكي نورث للأجيال المقبلة عالما أفضل وأكثر أمنا من العالم الذي ورثناه. ولن يكون زوالنا سوى نذير ببدء النهاية لحضارة رائعة، كانت أكثر إبداعا وابتكارا من أي حضارة سبقتها.

وفي الفترة ما بين ١ و ١٥ تموز/يوليه، اضطلعت أنتيغوا وبربودا بدور هام في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في اسطنبول، ونحن نحث على التقيد بإعلان اسطنبول وخطة عمله. ويجب التسليم بأن معظم الأنشطة الاقتصادية وانتاج البضائع إنما سيحدث في مدن وبلدات العالم الحضري الجديد التي سيعيش ويعمل فيها معظمنا. وأنه في هذه المدن والبلدات سيتولد معظم التلوث وسيتم استهلاك الموارد الوطنية، بأثر يتجاوز حدودها. ثم إنه في مدن وبلدات هذا العالم الحضري سيجري حل التوترات والصراعات الاجتماعية المتفاقمة والمتجذرة في الفقر وسوء توزيع الموارد، وفيها سيوجد مفتاح الأمن الإنساني الحقيقي.

ومشاكل التحضر لا تقتصر على البلدان الأوفر حظا. فنحن أيضا، بالرغم من صغر حجمنا، يتعين علينا التعامل مع أنماط ونتائج متباينة تتطلب استجابات كانت تبدو فوق طاقتنا في بعض الأحيان. وبالرغم من ذلك، يسعدنا أن أبلغكم بأننا في أنتيغوا وبربودا أحرزنا تقدما هاما في سبيل ضبط الأمور ووضع الأنظمة المناسبة.

ويجري، بتوجيه من سلطة مراقبة التنمية، والسلطة المركزية للتخطيط والإسكان، اتخاذ مبادرات

رئيسية بمساعدة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقوم الحكومة، بالاشتراك مع قطاعات أخرى من المجتمع، بدور متعدد الجوانب في تحسين الأحوال المعيشية وظروف العمل على أساس منصف لتمكين جميع مواطنيها من التمتع بمساكن مناسبة والحصول على الخدمات الأساسية بكلفة مقدور عليها، وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة.

إن حكومة أنتيغوا وبربودا لا تقوم بوظيفتي صانع السياسة الوطنية ومدير الإسكان فحسب، ولكنها تعمل أيضا كمُقرض ومعمِّر. وهي بقيامها بتلك الأدوار تضمن بقاء أسعار الفائدة عند مستويات معقولة، وامتداد فترات سداد القروض حتى عشرين عاما. وإن حكومة حزب العمل بقيامها بدورها التنظيمي هذا إنما تضع معايير للتعمير وتحدد أساليب البناء وترسم سياسات متكاملة للأرض والمساكن، وتضع البرامج اللازمة من أجل تقليص الفقر وضمان توفر العمالة، وحماية البيئة، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، وتوفير الماء النظيف، والمرافق الصحية.

إنه عالم غريب ومحير حقا. ففيما يتعلق بالتنمية المستدامة هناك خرافة تكتسب زخما، مؤداها أن العالم النامي يخطو خطوات كبيرة إلى الأمام. بيد أن البيانات التي يصدرها البنك الدولي تظهر أن ما يزيد على ٦٠ في المائة من البلدان، التي تقوم فيها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات بعمليات مساعدة إنمائية، قد شهد خلال العقد المنتهي في عام ١٩٩٤ انخفاضا في الدخل الحقيقي للفرد.

وفي الجلسة الافتتاحية للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة في عام ١٩٩٦، ذكر جيمس غوستاف سبيث، المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في عرض قوي ومؤثر أن الحالة الراهنة تنطوي على سخريتين كبيرتين من سخريات الأقدار. فقد أوضح أنه في الوقت الذي أصبح فيه العالم متحررا من آثار كانت تشوه التعاون الإنمائي، وفي الوقت الذي تعلم فيه مجتمع المساعدة الإنمائية الكثير جدا عن كيفية أداء عمله أداء جيدا وناجحا، وفي الوقت الذي راحت تتعاظم فيه احتياجات العالم النامي بسرعة وبصورة تستوقف النظر - في هذا الوقت بالذات، أخذت الموارد اللازمة للتعاون الإنمائي تتضاءل بسرعة وبصورة تستوقف النظر. ففي السنوات الأربع الماضية انخفضت المساعدة الإنمائية الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة.

أما السخرية الأخرى، فهي أنه في الوقت الذي يتبدى فيه تفهم أفضل للروابط الجوهرية بين السلام والتعاون الإنمائي؛ في الوقت الذي يطلب فيه إلى الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليات أكبر بكثير في متابعة المؤتمرات، وفي بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وفي مجالات أخرى؛ في الوقت الذي تعمل فيه الأمم المتحدة على إصلاح وتقوية نفسها للقيام بهذه الأشياء؛ في هذا الوقت بعينه تجد المنظمة نفسها مهددة بأزمة مالية تؤثر على الاشتراكات المقررة لها وعلى التبرعات المقدمة إليها. وفي الحقيقة أن "سبيث" لا يعتبر ما ذُكر من سخريات القدر فحسب بل من مآسي عصرنا.

هذه المنظمة، وهي المنظمة الدولية الرئيسية، تعمل حاليا على إعادة تشكيل هيكلها وتسعى إلى القيام بإصلاح جاد. وفي حين يمكن القول إن الأزمة المالية الراهنة هي أساسا أزمة مدفوعات، لا ينكر أحد وجود تبديد هنا لا لزوم له، سواء كان هذا التبديد يتمثل في الازدواجية في بعض جوانب العمل أو الإسراف في نسخ الوثائق وعقد اجتماعات عديدة مصيرها ألا تحقق شيئا أو في أشياء أخرى كثيرة غير مرغوب فيها. غير أن الشواغل المالية ليست هي القضايا الوحيدة التي تشغل بال هذه الهيئة العالمية. فعملية الإصلاح جارية بطريقة متشعبة، وستكون في حد ذاتها عملية طويلة يمكن تبريرها في ضوء مذهب المنفعة الذي نادى به "بنثام"، أي بالتشديد على تحقيق أكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس.

وحاليا، على الرغم من أن البعض يعتبر أن المناقشات قد أحرزت تقدما، لا توجد حتى بارقة أمل في تحقيق نتيجة ملموسة فيما يتعلق بمسألة التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك. ومع أنه يوجد توافق آراء بشأن توسيع عضوية المجلس، فلم يتم الاتفاق بعد على الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك بصورة عادلة. وأنتيغوا وبربودا تتمسك بموقفها المعلن ومفاده أن أي

توسيع في العضوية ينبغي أن يشمل البلدان النامية، وينبغي أن تمثل فيه مجموعة البلدان الأفريقية، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبالمثل، تود أنتيغوا وبربودا أن ترى بعض القيود توضع على استخدام حق النقض. بيد أننا نتفهم أن جميع الجهود الرامية إلى إعادة التشكيل والإصلاح في الأمم المتحدة ينبغي أن تتركز على النمو الاقتصادي والتنمية.

وفي سياق عدم التفاهم هذا كله، تتعرض اللجان الإقليمية للهجوم عن طريق التخفيضات، بل وفي بعض الحالات المناداة بحلها. وهذه مسألة قاسية خاصة على بلداننا التي تخدمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ونحن نرى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كمنظمة إقليمية، قد قامت بعملية إصلاح لنفسها بالفعل ولا ينبغي معاقبتها بمطالبتها بالقيام بمزيد من الإصلاحات. ومما يجدر ذكره أن هذه اللجنة قدمت خدمة جليلة من خلال البرامج الفرعية المنصبة على التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتجارة الدولية، وتمويل التنمية والنقل، وتحديث الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، والبيئة، والموارد الطبيعية والمستوطنات البشرية، والإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية، ودمج المرأة في التنمية، والتكامل والتعاون الإقليميين، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والسكان. وفي هذه الميادين كلها تتعاون اللجنة مع حكومات الأمريكتين في استقصاء وتحليل السياسة العامة، وتقدم المساعدة التقنية والتدريب، وتنهض بالتعاون الإقليمي.

وبالنسبة لنا نحن، الذين ننتمي إلى البحر الكاريبي، يتحتم الحفاظ حفاظا كاملا على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لكي تستمر في تقديم المساعدة لنا في هذه المجالات وغيرها. نقول هذا إزاء خلفية الضغوط التي تمارس على منطقة البحر الكاريبي، والتي بينها بالتفصيل رئيس الوزراء ليستر بيرد في اجتماع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية (كاريكوم) المعقود في ٦ تموز/يوليه. لقد تكلم عن أصوات الجناح اليميني التي تقف على أهبة الاستعداد لأن تفرض على دول الجماعة الكاريبية استعمارا جديدا تحت طائفة من مختلف الأقنعة، مثل السيادة المحدودة، وامتداد الولاية القضائية خارج إقليم الدولة. وفي الواقع أن البقاء الاقتصادي لبعض الدول الكاريبية مهدد في الصميم من جراء الضغوط التي تمارس على بلدان يتوقف عيشها بالكامل تقريبا على إنتاج فاكهة صفراء.

فمعظم البلدان المتأثرة بالنزاع بشأن الموز كانت مستعمرات أوروبية سابقة، واستمرار وصولها التاريخي إلى الأسواق الأوروبية مسألة هامة جدا لبقائها الاقتصادي. وما لم يتوفر لصناعة الموز في بلدان الجماعة الكاريبية شكل من أشكال الحماية، فإنها ستنهار مما يؤدي إلى خلخلة اجتماعية شديدة من شأنها في النهاية أن تتبدى في شكل كارثة سياسية.

ومع التسليم بأهمية محصول الموز بالنسبة لبعض اقتصاداتنا، يوجد لدى الاتحاد الأوروبي برنامج تحجز بموجبه نسبة صغيرة من سوقه للمنتجين الكاريبيين، وهي نسبة أقل من ١٠ في المائة. ولم تكن هذه بالتأكيد مشكلة رئيسية بالنسبة للشركات الكبرى، لأنه لا تزال هناك حفنة من الشركات عبر الوطنية تسيطر على ٦٠ في المائة من السوق الأوروبية و ٧٠ في المائة من السوق ككل. ومع ذلك، يبدو أن "بوب هيربرت"، في مقاله الافتتاحي في ١٣ أيار/مايو، كان على حق عندما ذكر أنه:

> "بالنسبة للشركات عبر الوطنية، ما فيه الكفاية لا يعد أبدا كافيا." (صحيفة "نيويورك تايمز"، عدد ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦، القسم ألف، ص. ١٥)

حقا إنه بالنسبة لبلدان تبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فيها التسعينات في المائة، ولم يسمع أحد عن سجناء سياسيين فيها، قد يكون أمرا وبيلا أن تدمر اقتصادات مجتمعاتها من خلال تدمير صناعة الموز.

ومع ذلك، تقابل قتامة الحالة المذكورة تلك الأفكار التي أُعرب عنها في مؤتمر طوكيو المعني بالاستراتيجية الإنمائية الذي عقد في آذار/مارس من هذه السنة، حيث افترض أن الرغبة قائمة لدعم مشاركة عالمية جديدة وجعلها فعالة. كما كان هناك توافق آراء عام على أن المسائل التي تتجاوز

الاقتصاديات الحسابية، مثال ذلك المسائل المتصلة بالفقر، والبيئة، وتقدم المرأة والأمن الغذائي، هي مسائل ينبغي معالجتها على الصعيدين الوطني والدولي معا.

ومع ذلك، اتضح أن الكثير من البلدان النامية تمر بمصاعب مالية ضخمة تفرض قيودا عديدة على قدرتها على الإسهام في المنظمات الدولية. ومن ثم، يتعين على أمم العالم أولا أن تستجيب لتحدي الفقر بالعمل على القضاء عليه. وثانيا، إن مفتاح النجاح يكمن إلى حد كبير في عمل الأمم سويا من أجل بناء وتنفيذ استراتيجية إنمائية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وثالثا، فيما يتعلق بعملية وضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية جديدة، من الأهمية بمكان إعادة تنشيط أدوار المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة.

وكان مما اهتمت به البلدان النامية بدرجة ملموسة القول بأن من الأهمية بمكان، في إطار الجهود التي تبذل لتأمين الموارد الكافية، اتخاذ خطوات في مجالات أخرى من مجالات السياسة العامة مثل مجالي التجارة ونقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك بأن عولمة الاقتصاد العالمي تجعل النهوض بتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرة على بناء المؤسسات في البلدان النامية أمرين هامين. وقد اعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن التنمية البشرية عام ١٩٩٦، بأنه رغم أن بعض البلدان تحقق نموا اقتصاديا لم يسبق له مثيل، فإن نوعية التنمية البشرية لا تبين دوما ذلك التقدم. وبينما تبذل عدة بلدان من بلدان العالم النامي جهدا جهيدا لمجابهة آثار تحرير التجارة وعولمتها، يخوض الأفراد داخل هذه المجتمعات كفاحا إضافيا. والحقيقة المحزنة أنه طالما يوجد تحرير انتقائي فيما بين البلدان، سيجد المواطنون داخل البلدان صعوبة أكبر في الفكاك من خطر الانزلاق إلى غياهب الفقر. ولهذا، من اليسير أن ندرك أن الاستثمار المبكر في بناء القدرة البشرية، واجب يقع على عاتق أي مجتمع يرغب في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تكون منصفة ومستدامة.

وبينما يمكن أن يقال بحق إن التسعينات كانت إيذانا بانتهاء الحرب الباردة وقد شهدت تفكك عالم القطبين، فإن الصراعات التي نشهدها اليوم أصبحت تتخذ طابعا محليا ويبدو أنها تكتسب زخما نتيجة لاعتبارات إثنية ودينية ومدنية. ومن الواضح أن هناك اتجاها نحو إثارة مشاعر قومية صغرى، مما يعزز الميول الانفصالية. وهناك الكثير من القلاقل الاجتماعية، وانتشار المجاعات، وتفشي الأمراض المعدية. ومما يكتسي طابعا مخيفا للغاية أن الوصول إلى الضحايا يصبح في كثير من الأحيان أمرا صعبا أو مستحيلا. ومن الواضح أن العاملين في مجال الإغاثة يتعرضون هم والإمدادات الغوثية لأخطار متزايدة. ومن الجلي أن الحاجة قائمة إلى تسريح المجموعات شبه العسكرية، ونزع الألغام، وتكثيف جهود صنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم.

ويجب أن نتذكر أن الأمم المتحدة قد وجدت لضمان السلم فيما بين الأمم. ويجب أن نكون مستعدين، في ضوء ذلك، لاتخاذ الخطوات اللازمة بما يتجاوز معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وللتحرك إلى الأمام للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في إطار زمني محدد.

ويجب أن تكون الردود على العديد من المشاكل المستعصية ردودا ذات طابع جامع لعدة تخصصات، لأنه لا توجد أية وكالة تابعة للأمم المتحدة تستطيع بمفردها أن تضبط الأوضاع وتعيد السكينة وتعيد التأهيل بفاعلية.

إن أنتيغوا وبربودا، إدراكا منها لمخاطر تزايد الأنشطة الإجرامية الدولية في المنطقة، تعمل مع جيرانها، وتتوقع أن تتلقى مساعدة إضافية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف لبدء تنفيذ سياسة وطنية لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال. وتتضمن أولويات تلك السياسة إصلاحا تشريعيا وتنظيميا، وتصعيدا لجهود التصدي للمهربين، وتدريبا تقنيا، وصحة وقائية، وتثقيفا وتدريبا عامين. وبالنظر إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لمشكلة المخدرات، فإنها تعتبر من المشاكل التي تعد منظومة الأمم المتحدة أحسن تجهيزا لمواجهتها.

ومع ذلك، ستكون المنظمة، إذا عملت وحدها، عاجزة عن القضاء على هذه الآفة التي تنتشر في شتى قطاعات المجتمع، وتؤثر على الأسر، والصحة،

والنشاط الاقتصادي. وهناك حاجة لوجود تنسيق أكبر فيما بين الأمم إذا كنا نرغب في مكافحة وباء المخدرات بطريقة جادة. فالجهود العازمة والقوية داخل بلدان معينة سيقوضها على نحو خطير الافتقار إلى نهج عالمي موحد في التصدي للمظاهر والممارسات التي لن تدمر فحسب نسيج مجتمعاتنا بل ستقضي أيضا على أرواح أعداد لا حصر لها من الأفراد.

فلا بد من السيطرة على وباء الإرهاب. ولا بد من الاستجابة لنداءات أمتين من أمم جنوب آسيا الداعية إلى عقد اتفاقية دولية لمناهضة الإرهاب. فالإرهاب يرتبط في كثير من الأحيان بالمخدرات. ودول شرقي البحر الكاريبي لا تخشى من التسلل الهدام فحسب، بل تشعر بالقلق أيضا إزاء الانتهاكات المكثفة للموانئ والمطارات، وما يصاحبها من إفساد للذمم حين تستخدم بلدانها كنقاط عبور.

وفي الختام، أود أن أقول إننا كممثلين للمجتمع العالمي علينا أن نرتفع إلى مستوى الثقة التي وضعتها فينا شعوبنا. ويجب إفساح مكان الصدارة للتعددية فيما نحن نسعى لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق إدارة أفضل لكوكبنا. ويجب أن نتفق على قيم مشتركة لبقاء مشترك. إن شعوبنا تطالب بإنهاء العنف الذي لا معنى له، والعودة إلى مفاهيم التعاطف والإنصاف. وهي تطالبنا بأن يكون حوارنا خلاقا ومتطلعا إلى الأمام.

ويجب أن تكون شعوب مختلف المناطق على استعداد لبذل التضحيات ولإزالة الحواجز التي تفرق بيننا - مثل البغضاء والأنانية والمرارة. ويجب ألا ننسى كلمات فيليب فوندلا، وهو أحد المسؤولين التنفيذيين في المجلس الوطني الأفريقي، الذي قال ما يلي:

"إن ما تحققه بالعنف، ستحتاج إلى عنفٍ أكبر للحفاظ عليه. ومَن يقولون إن الحل يكمن في سفك الدماء يفكرون في دماء الآخرين وليس في دمائهم هم".

ومع ذلك، فإن الحاجة الأساسية في مجال التقدم تبقى الحاجة في المجال الاقتصادي. ولقد حرص ميشيل كامديسوس المسؤول عن صندوق النقد الدولي على تذكيرنا زعماء مجموعة البلدان السبعة يوم ٢٤ حزيران/يونيه بأن:

"حالات كثيرة جدا من حالات رفض منح المساعدات الإنمائية تستند إلى الادعاء بأن هذه الأموال أموال ضائعة. وهذا التحول النزولي إلى جانب ما يسمى بشعور المانحين بالإجهاد أمر يجب أن نتصدى له بقوة إذا كان المجتمع الدولي راغبا في صون البلدان الأشد فقرا من التهميش، وفي إبعاد العالم عن التوترات والأزمات التي لا بد أن يولّدها تفاقم الفقر المدقع حين يوجد. فالتهميش ليس أمرا لا مناص منه، وكل بلد ينبغي أن تكون له فرصته في هذا العالم المعولم".

ويعترف بلدي بحقيقة أننا نمر في حقبة من التغيير والفرص المتاحة بصورة لم يسبق لها مثيل، وهي فترة تحدث فيها تطورات علمية وإنجازات تكنولوجية تشبه المعجزة وتوفر نوعية حياة أفضل. وينبغي للأمم المتحدة أن تترسخ في صميم الواقع وأن تدفع بالقضايا الخطيرة المتعلقة بالفقر المدقع والظلم الاجتماعي إلى قلب المناقشات الوطنية والعامة.

إن أنتيغوا وبربودا تفخر بالأمم المتحدة وتعتز بها أيما اعتزاز، ونعتقد أن الحكم عليها يُبنى بصورة غير عادلة على جوانب فشلها أكثر مما يُبنى على جوانب نجاحها. إلا أن العمل الذي قامت به في مجالات الصحة، وحقوق الإنسان، وأنشطة حفظ السلام، والتخفيف من آثار الكوارث، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، عمل يشكل سجلا باهرا تُحسد عليه.

وللأمم المتحدة القدرة علة تحقيق إنجازات في مجالات تتخطى السلطات الوطنية أو الإقليمية. ونتيجة لذلك، فإن الدول التي تضمها هذه الهيئة يجب أن تضاعف التزامها الجماعي بترجمة الرؤيا إلى واقع. وبهذا ندفع الأمم المتحدة بثبات إلى فجر القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

لقد طلب وفدان التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكّر الأعضاء بأن مدة بيانات حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للكلمة الأولى وعلى خمس دقائق للكلمة الثانية، ويجب على الوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد كيبيدي (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يكن وفد بلدي يعتزم أن يتكلم في هذا الوقت. ويأسف وفد بلدي لأن وزير الشؤون الخارجية للسودان أشار في بيانه السياسي إلى مسألة هي قيد نظر مجلس الأمن الذي اتخذ قرارات متتالية بشأنها، وهي قرارات تواصل حكومة السودان تحديها اليوم بكل أسف.

إن النقاط التي حاول وزير خارجية السودان أن يلفت انتباه الجمعية إليها على وجه التحديد هي جزء لا يتجزأ من جهد العلاقات العامة الذي يقوم به السودان. وهذا جهد لا أهمية له، والحقائق لا تضفي أي مصداقية على ما يحاول تصويره.

إن حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية تتبع سياسة حُسن الجوار القائم على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي ضوء تلك المبادئ الرئيسية، اتخذت حكومة إثيوبيا عدة تدابير عملية ترى أن بإمكانها أن تؤدي دورا محوريا في تعزيز التعاون العام في المنطقة. ومع ذلك، قامت السلطات السودانية لأغراضها الخاصة بإحباط هذه السياسة البنّاءة، وبإساءة استغلال التزامنا السياسي بالعمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل.

ولقد أساءت الحكومة السودانية استعمال الامتياز الذي تتمتع به كدولة ذات سيادة بإصدارها جوازات سفر سودانية، دبلوماسية وعادية، لمساعدة إرهابيين غير سودانيين على السفر بحرية إلى إثيوبيا. وقدمت الموارد المالية والملاذ، ولا تزال تقدمهما، إلى الإرهابيين، بل وفّرت لهم السلاح الذي استُعمل في ارتكاب ذلك العمل الجبان.

فكون السلطات السودانية قد تورطت في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في أديس أبابا، وكونها تواصل عرقلة سير العدالة عن طريق إيواء الإرهابيين المطلوبين فيما يتصل بمحاولة الاغتيال، هما من الأمور الواضحة وضوح النهار ولا تتطلب توضيحا في هذه المرحلة. وقد تم التسليم بهذا بجلاء في جميع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة، وفي القرارات الثلاثة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن المسألة.

وإن التأكيد بأن الأدلة والمعلومات المتعلقة بالمشتبه فيهم لم تقدم لسلطات السودان تأكيد لا صحة له. فلقد زودت الحكومة السودانية بالحقائق والأدلة ذات الصلة، بما في ذلك الأسماء، والجنسيات، والعناوين المعروفة للإرهابيين. وادعاء حكومة السودان بأنها حاولت العثور على مكان وجود المجرمين الثلاثة ادعاء لا يُصدق. فالسلطات السودانية كانت على علم بمكان وجود الثلاثة قبل محاولة الاغتيال، وخلالها، وبعدها، وعند تلقيها طلبات التسليم المقدمة من إثيوبيا.

إن الأدلة التي استُجمعت من أقوال الأشخاص الذين تم القبض عليهم والأدلة المادية تشهد بما لا يرقى إليه الشك لا على تورط السلطات السودانية، فحسب، بل أيضا على حقيقة توفيرها المأوى والملاذ للإرهابيين الثلاثة المطلوبين فيما يتصل بمحاولة الاغتيال.

وفيما يتعلق بمحاكمة الثلاثة المشتبه فيهم في إثيوبيا، ينبغي أن يُشار إلى أنه من الشائع تماما أن تنص القوانين الداخلية، بما في ذلك الدساتير، على ظروف يمكن أن تجري فيها المحاكمات دون علانية. علاوة على ذلك، فإنه يُسمح بموجب القانون الدولي بإقصاء الجمهور والصحافة عن أي محاكمة بأكملها أو عن جزء منها لأسباب تتصل بالأمن القومي، أو النظام العام، أو الآداب العامة أو عندما تتطلب ذلك دواع تتصل بالحياة الخاصة للأطراف أو عندما ترى المحكمة أن المحاكمة العلنية ستضر بمصالح العدالة. وقرار المحكمة الإثيوبية، الذي يتماشى بالكامل مع المادة ٢٠ من الدستور الإثيوبي، بمحاكمة المدعى عليهم الثلاثة محاكمة غير علنية يتمشى تماما بدوره مع معايير القانون الدولي. وعلى ضوء ما تقدم، يجد وفد بلدي أن الإشارة الواردة في البيان السوداني إلى محاكمة

الإرهابيين الثلاثة الذين أدينوا بالجرم الذي ارتكبوه إنما هي إشارة شائنة وغير مقبولة.

وأخيرا، نطلب إلى حكومة السودان أن توقف رعايتها للإرهاب الدولي، وأن تعود إلى حظيرة الدول المسؤولة والملتزمة بالقانون. ونطلب أيضا إلى السودان أن يقوم بتسليم الثلاثة المشتبه فيهم إلى إثيوبيا، وأن يظهر تصميما والتزاما بالعمل من أجل قيام تعاون إقليمي سياسي واقتصادي حقيقي بما يكفل مستقبلا أفضل لشعوب المنطقة بأسرها.

السيد التني (السودان): خطاب السيد وزير العلاقات الخارجية السوداني أمام الجمعية العامة صباح اليوم دعا إلى التكاتف والتعاون ونبذ المواجهات ودق طبول الحرب بين الدول، ودعا لاحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، في امتثال تام لبنود الميثاق.

ما كان وفدي ليرد على ما أثاره مندوب إثيوبيا، وما أثاره من قبل مندوب إريتريا، لولا مجافاة ما أثير للحقائق والواقع.

ما سمعناه من ممثل إريتريا اليوم يعيدنا إلى لغة تجاوزها العالم بتجاوزه لمرحلة الحرب الباردة بمحاولة بث الأكاذيب تحت وهم أن ذلك يخدم قضيته. وأبدأ بتوجيه سؤال إلى ممثل إريتريا: متى نالت إريتريا استقلالها؟ وكيف نفسر مزاعمه بشأن ما يدعيه من أن السودان بدأ أنشطته المعادية لإريتريا منذ عام ١٩٨٩ بينما كل من يتصف بالاعتراف بالجميل يعرف أن السودان قدم دعما غير محدود للشعب الإريتري منذ أكثر من ٣٠ عاما. بل وقدم المساعدة للحكومة الحالية في إريتريا عند إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الذي قاد إلى استقلال إريتريا عام ١٩٩٣. ويقدم السودان ذلك الدعم للشعب الشقيق دون أن ينتظر مكافأة عليه. فإنه واجب الأشقّاء.

ولعلي لست بحاجة إلى الإشارة إلى محاولات المتاجرة بموضوع اللاجئين الذين ظل السودان يستضيفهم لأكثر من ثلاثة عقود نال بعضهم خلالها الجنسية السودانية، واقتسموا مع الشعب السوداني الطعام والسكن والعمل وكافة أنواع الخدمات. كما لا أحتاج أن أذكّر هذه الجمعية الموقرة بأن إريتريا، التي ترفض عودة مواطنيها إلى بلادهم بعد نيلها استقلالها، بحجة أنها لا تملك البنية الأساسية لاستقبالهم - ويعلم ذلك جيدا المفوض السامي لشؤون اللاجئين - لا تستطيع أن تعترف أمامكم بأنها تشترط عودة أعضاء حزب جبهة التحرير الشعبية الإريترية، فقط دون بقية مواطنيها، في خرق فاضح للأحكام والمواثيق التي تحكم وضع اللاجئين.

إن المجتمع الدولي قد ارتضى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وفي تنظيم العلاقات الدولية، مما يجعل أي سلوك يخالف ذلك سلوكا غير مقبول وغير متحضر. فما رأي الجمعية العامة في موقف رئيس دولة إريتريا الذي أعلن أمام المجتمع الدولي ووسائل الإعلام العالمية، ومنها هيئة الإذاعة البريطانية يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، ومجلة الإيكونوميست البريطانية، بأنه عازم على تقديم كل دعم غير محدود، إذ قال إن السماء هي الحدود لدعمه المسلح للمعارضة السودانية وتسليحه لها بغرض إسقاط حكومة السودان؟

وماذا ترى الجمعية العامة الموقرة في دولة سلّمت سفارة دولة جارة إلى التنظيم المسلح المعارض لتلك الدولة؟ وهل ذلك هو السلوك المتحضر للدول أم أليس هذا هو السلوك الذي يشكل تهديدا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين؟ ولعلي أعيد إلى الأذهان ما نقله السودان إلى مجلس الأمن قبل فترة قصيرة عن إرسال إريتريا لقواتها للهجوم على المواطنين السودانيين العزل بشرق السودان، وقيامها بقتلهم وتدمير الممتلكات والجسور ومؤسسات الخدمات في منطقة هي نفس المنطقة التي آوت لمدة ١٧ عاما قادة إريتريا الحاليين، الذين أصبح توجيه المزاعم والادعاءات والأكاذيب المكررة والممجوجة ضد السودان هو الموضوع الوحيد الذي ترتكز عليه خطابات وفودهم في الاجتماعات الأفريقية وفي الأمم المتحدة مكافأة لما قدمه لهم السودان من دعم لا محدود. فأصبحوا بشهادة العالم أجمع مثالا لنكران الجميل وعض الأصبع الذي أطعمهم. إن الاستجابة لصوت العقل ولجهود السودان لإعادة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها هي الأمر الوحيد الثابت في علاقات دول متجاورة. وإن الاستمرار في حملة الأكاذيب ضد السودان طريق

مسدود ولا يقود إلى إقامة علاقات تعاون تعود بالنفع لصالح الشعبين وكافة شعوب المنطقة.

أما ما ذكره ممثل إثيوبيا فأرجو أن أوضح للجمعية العامة الموقرة أن علاقات بلادي بإثيوبيا، قبل وقوع الحادث المؤسف لمحاولة اغتيال الرئيس المصري، التي أدانها السودان قبل غيره من الدول، كانت علاقات جيدة وطبيعية للغاية. وحتى بعد مرور ٣٠ يوما أو أكثر من الحادث، استمرت علاقات البلدين بشكل طبيعي، حتى فوجئنا بتحول دراماتيكي في الموقف الإثيوبي وتوجيه أصابع الاتهام إلى السودان فقط بكلمات زعمت إثيوبيا أنها نُقلت من المتهمين لديها، والذين حاكمتهم إثيوبيا مؤخرا محاكمة سرية بينما اعتمدت قرارات مجلس الأمن، باعتراف الوفد الإثيوبي نفسه، على ما ذكرته أو زعمته إثيوبيا من أقوال المتهمين لديها، والذين جرت محاكمتهم سريا.

ولعلي أرى من حقي أن أسأل: أليس من حق السودان، المتهم باتهامات هو منها براء، اتهامات وردت منقولة عن متهمين معينين، أليس من حقه أن يطلع على إفادات هؤلاء المتهمين المعتقلين الذين هم مصدر هذه المعلومات؟ أليس ذلك من حق المجتمع الدولي، وهو يتابع مسلسل العقوبات ضد السودان، والاتهامات والإدانات تترى من مجلس الأمن، بناء على ما زعمته إثيوبيا من أقوال تدين السودان وردت من هؤلاء المعتقلين لديها؟ هذه الأسئلة أرى أنها مشروعة، كما أن خطاب وزير خارجيتي لم يخرج عن الإشارة إلى هذه المشروعية. ولذلك فإنني أعتقد أن ما ذكره ممثل إثيوبيا عن أدلة أو أسانيد قوية ضد السودان لا أساس له. ولم يستمع مجلس الأمن إلى دليل واحد يثبت أن ما زعمته إثيوبيا هو حقيقة.

والشيء الآخر الذي أريد أن أذكّر به مندوب إثيوبيا هو أن السودان الذي قدم ويقدم لإثيوبيا كل دعم، بما في ذلك منع أي عمل معاد لإثيوبيا ينطلق من الحدود السودانية، أليس هذا كافيا لكي يجد السودان منها كل تعاون أو حتى تبادل للمعلومات التي طلبها السودان حول حقيقة المتهمين الذين تزعم إثيوبيا أنهم كانوا في السودان والذين تطلب من السودان، كما ذكر قرار آلية فض المنازعات الأفريقية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٥، البحث عنهـــــم، واعتقالهم ثم تسليمهم إلى إثيوبيا.

برنامج العمل

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنتناول البند ١٥ (ب) من جدول الأعمال المعنون "انتخـــــاب ثمانيـــــة عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" يوم الخميس ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠